

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة غير العادية لمساهمي شركة نقى للمياه والمقرر انعقادها عن طريق وسائل التقنية الحديثة يوم الأربعاء 2023/10/18 م الموافق 1445/04/03 هـ

1. التصويت على تعديل نظام الشركة الأساس بما يتوافق مع نظام الشركات الجديد. (مرفق).
 2. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين الشركة وشركة الشرق الأوسط للمكانن المحدودة والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ/ زيد راتب الناظر مصلحة غير مباشرة فيها وهي عبارة عن شراء مستلزمات وقطع غيار خطوط إنتاج، وقد بلغت قيمة التعاملات خلال عام 2022 م مبلغ 7,076,653 ريال، وهي عبارة عن تعاملات تمت في سياق الأعمال العادية ووفقاً للشروط التجارية السائدة ودون أي شروط تفضيلية. (مرفق)
 3. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين الشركة وشركة مجموعة سقى المتحدة (شركة مالكة لنسبة 35% من أسهم شركة نقى) والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ/ مصطفى حسب الله الحوفي مصلحة غير مباشرة فيها، وهي عبارة عن شراء مواد خام لمدخلات الإنتاج، وقد بلغت قيمة التعاملات خلال عام 2022 م مبلغ 88,542,171 ريال، وهي عبارة عن تعاملات تمت في سياق الأعمال العادية ووفقاً للشروط التجارية السائدة ودون أي شروط تفضيلية. (مرفق)
 4. التصويت على تقسيم اسهم الشركة وفقاً لما يلي :
 - القيمة الاسمية للسهم قبل التعديل (10) ريال سعودي
 - القيمة الاسمية للسهم بعد التعديل (0,10) (10 هللات) ريال سعودي
 - عدد الأسهم قبل التعديل 20,000,000 سهم
 - عدد الأسهم بعد التعديل 2,000,000,000 سهم(لا يوجد تغير في رأس مال الشركة قبل وبعد عملية تقسيم الأسهم)
- في حال الموافقة على البند، سيكون قرار التقسيم نافذاً على جميع مساهمي الشركة المالكين للأسهم يوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية المقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى شركة مركز إيداع الأوراق المالية (مركز الإيداع) في نهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية التي قرر فيها تقسيم الاسهم، وسوف يتم تطبيق أثر الفرار على سعر السهم ابتداءً من يوم العمل التالي لانعقاد الجمعية، على ان يتم تطبيق عدد الأسهم في محافظ المساهمين في نهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية التي قرر فيها تقسيم الأسهم .
- تعديل المادة (7) من نظام الشركة الاساس المتعلقة برأس مال الشركة.(مرفق)
- تعديل المادة (8) من نظام الشركة الاساس المتعلقة بالاكنتاب في الأسهم.(مرفق)
5. التصويت على تعديل المادة (3) من نظام الشركة الأساس المتعلقة بأغراض الشركة. (مرفق)

Proxy Form

نموذج التوكيل

Dear shareholders

السادة المساهمين الكرام ،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد؛

We would like to inform you power of attorney form is unavailable in this ordinary general assembly meeting as it is being held virtually. Accordingly, we call on all shareholders to E-vote by visiting Tadawulaty that registration in the Tadawulaty service and voting are available free of charge For all shareholders.

نود إشعاركم بأن نموذج التوكيل غير متاح وذلك لأنه سيتم عقد اجتماع الجمعية العامة العادية بمشيئة الله تعالى عن طريق وسائل التقنية الحديثة. وعليه، ندعو جميع مساهمي شركة نقى للمياه إلى استخدام التصويت الإلكتروني عن بعد وذلك بزيارة الموقع الخاص بخدمة تداولاتي علماً بأن التسجيل في خدمة تداولاتي والتصويت متاح مجاناً لجميع المساهمين.

website of tadawulaty service: (www.tadawulaty.com.sa) رابط موقع تداولاتي

مرفقات

بند (1)

تعديلات النظام الأساسي لشركة نقى للمياه

رقم المادة	العنوان	النص قبل التعديل	النص بعد التعديل
الباب الأول: تحول الشركة الباب الأول: تأسيس الشركة			
1	<p style="text-align: center;"><u>التحول</u></p> <hr style="border: none; border-top: 1px dashed black;"/> <p style="text-align: center;"><u>التأسيس</u></p>	<p>تُحول طبقاً لهذا النظام ولأحكام نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/3 وتاريخ 1437/1/28هـ ولوائحه (شركة نقى للمياه) شركة ذات مسؤولية محدودة المسجلة بالسجل التجاري بمحافظة عنيزة برقم (1128018184) وتاريخ 1435/6/27هـ من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة مساهمة سعودية منتقلة وتاريخ 1444/01/17هـ من شركة مساهمة سعودية منتقلة إلى شركة مساهمة سعودية مدرجة وفقاً لما يلي:</p>	<p>تأسست الشركة طبقاً لأحكام نظام الشركات ولوائحه التنفيذية وهذا النظام ، كشركة مساهمة سعودية وفقاً لما يلي:</p>
2	اسم الشركة	شركة نقى للمياه (شركة مساهمة مدرجة)	شركة نقى للمياه . (شركة مساهمة مدرجة)
3	أغراض الشركة	تقوم الشركة بمزاولة وتنفيذ الاغراض التالية:	تقوم الشركة بمزاولة وتنفيذ الاغراض التالية:
		1- الصناعات التحويلية. 2- النقل والتخزين 3- تجارة الجملة والتجزئة . 4- التجارة . 5- الصناعة والتعدين والتدوير (صنع المشروبات).	1- الصناعات التحويلية. 2- النقل والتخزين 3- تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية. 4- التجارة . 5- الصناعة والتعدين والتدوير (صنع المشروبات).

<p>6- <u>أنتاج البيض</u>. وتمارس الشركة هذه الأنشطة وفق الأنظمة المتبعة وبعد الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة إن وجدت .</p>	<p>وتمارس الشركة هذه الأنشطة وفق الأنظمة المتبعة وبعد الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة إن وجدت .</p>		
<p>يجوز للشركة أن تؤسس شركات وفقاً لنظام الشركات ولوائحه التنفيذية كما يجوز لها أن تمتلك الأسهم والحصص في شركات أخرى قائمة أو تندمج معها ولها حق الاشتراك مع الغير في تأسيس الشركات وذلك بعد استيفاء ما تتطلبه الأنظمة والتعليمات المتبعة في هذا الشأن. كما يجوز للشركة أن تتصرف في هذه الأسهم أو الحصص على ألا يشمل ذلك الوساطة في تداولها. كما يجوز للشركة تملك الأصول المنقولة وغير المنقولة، وبيعها وشراؤها وتأجيرها.</p>	<p>يجوز للشركة أن تؤسس شركات أخرى بمفردها (ذات مسؤولية محدودة أو مساهمة متقلبة) بشرط ألا يقل رأس المال عن خمسة (5) ملايين ريال كما يجوز لها أن تمتلك الأسهم والحصص في شركات أخرى قائمة أو تندمج معها ولها حق الاشتراك مع الغير في تأسيس الشركات المساهمة أو ذات المسؤولية المحدودة وذلك بعد استيفاء ما تتطلبه الأنظمة والتعليمات المتبعة في هذا الشأن. كما يجوز للشركة أن تتصرف في هذه الأسهم أو الحصص على ألا يشمل ذلك الوساطة في تداولها. كما يجوز للشركة تملك الأصول المنقولة وغير المنقولة، وبيعها وشراؤها وتأجيرها.</p>	<p>المشاركة والتملك في الشركات</p>	<p>4</p>
<p>يقع المركز الرئيس للشركة في مدينة عنيزة بالمملكة العربية السعودية. ولها أن تُنشئ فروعاً أو مكاتب أخرى أو توكيلات داخل المملكة أو خارجها بقرار من مجلس الإدارة، وموافقة الجهات الرسمية المختصة.</p>	<p>يقع المركز الرئيس للشركة في مدينة عنيزة بالمملكة العربية السعودية. ولها أن تُنشئ فروعاً أو مكاتب أخرى أو توكيلات داخل المملكة أو خارجها بقرار من مجلس الإدارة.</p>	<p>المركز الرئيس للشركة</p>	<p>5</p>
<p>مدة الشركة تسعة وتسعون (99) سنة ميلادية تبدأ من تاريخ قيدها بالسجل التجاري، ويجوز دائماً إطالة هذه المدة بقرار تصدده الجمعية العامة غير العادية قبل انتهاء أجلها بسنة واحدة على الأقل.</p>	<p>مدة الشركة تسعة وتسعون (99) سنة ميلادية تبدأ من تاريخ التأسيس بالسجل التجاري بتحول الشركة إلى شركة مساهمة متقلبة، ويجوز دائماً إطالة هذه المدة بقرار تصدده الجمعية العامة غير العادية قبل انتهاء أجلها بسنة واحدة على الأقل.</p>	<p>مدة الشركة</p>	<p>6</p>
<p>الباب الثاني: رأس المال والأسهم</p>			
<p>حدد رأس مال الشركة بـ (200,000,000) ريال سعودي (مائتين مليون ريال سعودي)، مقسم إلى (2,000,000,000) سهم (ملياراً سهم) متساوية القيمة، وتبلغ القيمة الاسمية لكل منها عشرة (10) هلالاً ريال سعودي.</p>	<p>حدد رأس مال الشركة بـ (200,000,000) ريال سعودي (مائتين مليون ريال سعودي)، مقسم إلى (20,000,000) سهم (عشرين مليون سهم) متساوية القيمة، وتبلغ القيمة الاسمية لكل منها عشرة (10) ريالات سعودية.</p>	<p>رأس المال</p>	<p>7</p>

<p>اكتتب المساهمون في جميع أسهم رأس المال الشركة البالغ (2,000,000,000) سهم (ملياراً سهم) مدفوعة بالكامل وقيمتها الاجمالية (200,000,000) ريال سعودي (مائتين مليون ريال سعودي)، وقد تم إيداع كافة المبالغ النقدية في رأس المال لدى البنك.</p>	<p>اكتتب المساهمون في جميع أسهم رأس المال الشركة البالغ (20,000,000) سهم (عشرين مليون سهم) مدفوعة بالكامل وقيمتها الاجمالية (200,000,000) ريال سعودي (مائتين مليون ريال سعودي)، وقد تم إيداع كافة المبالغ النقدية في رأس المال لدى البنك.</p>	<p>الاكتتاب في الأسهم</p>	<p>8</p>
<p>1. يجوز للشركة شراء أسهمها بموافقة الجمعية العامة غير العادية وفقاً لنظام الشركات ولانته والضوابط التي تضعها الجهة المختصة بهذا الخصوص.</p> <p>2. أن تكون قيمة الأسهم محل الشراء مدفوعة بالكامل وأن يكون الهدف من الشراء تخفيض رأس مال الشركة أو الاحتفاظ بالأسهم العادية محل الشراء كأسهم خزينة، على ألا تتجاوز نسبة أسهم الخزينة في أي وقت من الأوقات (10%) من إجمالي فئة أسهم الشركة محل الشراء.</p> <p>3. ألا يتجاوز الرصيد المدين لأسهم الخزينة قيمة الأرباح المبقاة للشركة.</p> <p>4. لا يكون للأسهم التي تشتريها الشركة أصوات في جمعيات المساهمين.</p> <p>5. للشركة شراء أسهمها للأغراض التالية:</p> <p>أ. الوفاء بحقوق حملة أدوات الدين أو الصكوك التمويلية القابلة للتحويل إلى أسهم وفقاً لشروط تلك الأدوات أو الصكوك واحكامها.</p> <p>ب. المبادلة مقابل الاستحواذ على أسهم أو حصص أو شراء أصول.</p> <p>ج. تخصيصها للعاملين في الشركة ضمن برنامج أسهم العاملين.</p> <p>د. إذا رأى مجلس الإدارة أن قيمة السهم السوقية أقل من قيمته العادلة.</p> <p>هـ. إلغاء الأسهم وفقاً لأحكام تخفيض رأس المال.</p> <p>6. للشركة شراء أسهمها لغرض تخصيصها للعاملين في الشركة ضمن برنامج أسهم العاملين وذلك بعد موافقة الجمعية العامة غير العادية على برنامج الأسهم المخصصة للعاملين ولها تفويض مجلس الإدارة في تحديد احكام هذا البرنامج بما فيها سعر التخصيص لكل سهم معروض على العامل اذا كان بمقابل وعدم إشراك أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ضمن برنامج الأسهم المخصص للموظفين، ولا يجوز للأعضاء التنفيذيين التصويت على قرارات مجلس الإدارة المتعلقة بالبرنامج.</p>	<p>يلتزم المساهم بدفع قيمة السهم في المواعيد المعينة لذلك، وإذا تخلف عن الوفاء في ميعاد الاستحقاق، جاز لمجلس الإدارة بعد إعلامه عن طريق البريد الإلكتروني أو إبلاغه بخطاب مسجل بيع السهم في المزاد العلني أو سوق الأوراق المالية بحسب الأحوال وفقاً للضوابط التي تحددها الجهة المختصة.</p>	<p>بيع الأسهم غير المستوفاة القيمة</p> <p>شراء الشركة للأسهم وأرتهاها</p>	<p>9</p>

<p>7. يجوز للشركة بيع أسهم الخزينة على مرحلة أو عدة مراحل وفقاً للضوابط التي تضعها الجهات المختصة.</p> <p>8. مع مراعاة الضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لنظام الشركات، يجوز رهن الأسهم ويكون للدائن المرتهن قبض الأرباح واستعمال الحقوق المتصلة بالسهم مالم يتفق في عقد الرهن على غير ذلك، لا يجوز للدائن المرتهن حضور اجتماعات الجمعيات العامة للمساهمين أو التصويت فيها</p>			
<p>تكون الأسهم اسمية ويجوز أن تُصدر أسهماً بأعلى أو أقل من هذه القيمة، وفي هذه الحالة الأخيرة يضاف فرق القيمة في بند مستقل ضمن حقوق المساهمين على أن يتم استخدامه وفقاً للضوابط التي تضعها الجهات المختصة، ولا يجوز توزيعها كأرباح على المساهمين. ويكون السهم غير قابل للتجزئة في مواجهة الشركة، فإذا تملك السهم أشخاص متعددون وجب عليهم أن يختاروا أحدهم لينوب عنهم في استعمال الحقوق المرتبطة به، ويكون هؤلاء الأشخاص مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات الناشئة عن ملكية السهم.</p>	<p>تكون الأسهم اسمية ولا يجوز أن تصدر بأقل من قيمتها الاسمية، وإنما يجوز أن تُصدر أسهماً بأعلى من هذه القيمة، وفي هذه الحالة الأخيرة يضاف فرق القيمة في بند مستقل ضمن حقوق المساهمين، ولا يجوز توزيعها كأرباح على المساهمين. ويكون السهم غير قابل للتجزئة في مواجهة الشركة، فإذا تملك السهم أشخاص متعددون وجب عليهم أن يختاروا أحدهم لينوب عنهم في استعمال الحقوق المرتبطة به، ويكون هؤلاء الأشخاص مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات الناشئة عن ملكية السهم.</p>	إصدار الأسهم	10
<p style="text-align: center;">حذف المادة</p>	<p>تصدر الشركة شهادات الأسهم بحيث تكون ذات أرقام متسلسلة وموقعها عليها من رئيس مجلس إدارة الشركة أو من يفوضه من أعضاء المجلس وتختتم بخاتم الشركة وتضمن السهم على الأخص رقم وتاريخ القرار الوزاري الصادر بالتخصيص بتحويل الشركة ورقم وتاريخ القرار الوزاري بإعلان تحويل الشركة وقيمة السهم الاسمية؛ والمبلغ المدفوع منها وغرض الشركة باختصار ومركزها الرئيسي ومدتها ويجوز أن يكون للأسهم كوبونات ذات أرقام متسلسلة ومشتتة على رقم السهم المرفقة به.</p>	شهادات الأسهم	44
<p>تداول أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية وفقاً لأحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.</p>	<p>لا يجوز تداول الأسهم التي يكتتب بها المؤسسون إلا بعد نشر القوائم المالية عن سنتين ماليتين لا تقل كل منهما عن اثني عشر شهراً من تاريخ تأسيس الشركة؛ ويؤشر على صكوك هذه الأسهم بما يدل على نوعها وتاريخ تأسيس الشركة والمدة التي يمتنع فيها تداولها.</p> <p>ومع ذلك يجوز خلال سنة الحظر نقل ملكية الأسهم وفقاً لأحكام بيع الحشوق من أحد المساهمين إلى مساهم آخر أو من ورقة أحد المساهمين في حالة وفاته إلى الغير</p>	تداول الأسهم	11

	<p>أو في حالة التنفيذ على أموال المساهم المعسر أو المفلس، على أن تكون أولوية امتلاك تلك الأسهم للمساهمين الآخرين. وتتمري أحكام هذه المادة على ما يكتب به المساهمون في حالة زيادة رأس المال قبل انقضاء مدة الحظر.</p>		
<p style="text-align: center;"><u>حذف المادة</u></p>	<p>تداول أسهم الشركة بالقيود في سجل المساهمين الذي تعده أو تتعاقد على إعداده الشركة، الذي يتضمن أسماء المساهمين وجنسياتهم وأماكن إقامتهم ومهتهم وأرقام الأسهم والقدر المدفوع منها، ويؤشر في هذا القيود على السهم. ولا يعتمد بنقل ملكية السهم الاسمي في مواجهة الشركة أو الغير إلا من تاريخ القيود في السجل المذكور.</p>	<p style="text-align: center;">سجل المساهمين</p>	<p style="text-align: center;">42</p>
<p>1. للجمعية العامة غير العادية أن تقرر زيادة رأس مال الشركة بشرط أن يكون رأس المال قد دفع كاملاً. ولا يشترط أن يكون رأس المال قد دفع بأكمله إذا كان الجزء غير المدفوع من رأس المال يعود إلى أسهم صدرت مقابل تحويل أدوات دين أو صكوك تمويلية إلى أسهم ولم تنته بعد المدة المقررة لتحويلها.</p> <p>2. للجمعية العامة غير العادية في جميع الأحوال أن تخصص الأسهم المصدرة عند زيادة رأس المال أو جزءاً منها للعاملين في الشركة والشركات التابعة أو بعضها، أو أيّاً من ذلك. ولا يجوز للمساهمين ممارسة حق الأولوية عند إصدار الشركة للأسهم المخصصة للعاملين.</p> <p>3. للمساهم المالك للسهم وقت صدور قرار الجمعية العامة غير العادية بالموافقة على زيادة رأس المال أولوية الاكتتاب في الأسهم الجديدة التي تصدر مقابل حصص نقدية، ويبلغ هؤلاء بأولويتهم عن طريقة آليات الإفصاح الخاصة بشركات المساهمة المدرجة المعتمدة من الجهة المختصة عن قرار زيادة رأس المال وشروط الاكتتاب ومدته وتاريخ بدايته وانتهائه.</p> <p>4. يحق للجمعية العامة غير العادية وقف العمل بحق الأولوية للمساهمين في الاكتتاب بزيادة رأس المال مقابل حصص نقدية أو منح حق الأولوية لغير المساهمين في الحالات التي تراها محققة لمصلحة الشركة.</p> <p>5. يحق للمساهم بيع حق الأولوية أو التنازل عنه بمقابل مادي أو دون مقابل وفقاً لما تحدده اللوائح.</p>	<p>1. للجمعية العامة غير العادية أن تقرر زيادة رأس مال الشركة بشرط أن يكون رأس المال قد دفع كاملاً. ولا يشترط أن يكون رأس المال قد دفع بأكمله إذا كان الجزء غير المدفوع من رأس المال يعود إلى أسهم صدرت مقابل تحويل أدوات دين أو صكوك تمويلية إلى أسهم ولم تنته بعد المدة المقررة لتحويلها إلى أسهم.</p> <p>2. للجمعية العامة غير العادية في جميع الأحوال أن تخصص الأسهم المصدرة عند زيادة رأس المال أو جزءاً منها للعاملين في الشركة والشركات التابعة أو بعضها، أو أيّاً من ذلك. ولا يجوز للمساهمين ممارسة حق الأولوية عند إصدار الشركة للأسهم المخصصة للعاملين.</p> <p>3. للمساهم المالك للسهم وقت صدور قرار الجمعية العامة غير العادية بالموافقة على زيادة رأس المال أولوية الاكتتاب في الأسهم الجديدة التي تصدر مقابل حصص نقدية، ويبلغ هؤلاء بأولويتهم بالنشر في جريدة يومية أو بإبلاغهم بواسطة البريد المسجل عن قرار زيادة رأس المال وشروط الاكتتاب ومدته وتاريخ بدايته وانتهائه.</p> <p>4. يحق للجمعية العامة غير العادية وقف العمل بحق الأولوية للمساهمين في الاكتتاب بزيادة رأس المال مقابل حصص نقدية أو إعطاء الأولوية لغير المساهمين في الحالات التي تراها متناسبة لمصلحة الشركة.</p> <p>5. يحق للمساهم بيع حق الأولوية أو التنازل عنه خلال المدة من وقت صدور قرار الجمعية العامة بالموافقة على زيادة رأس المال إلى آخر يوم للاكتتاب في</p>	<p style="text-align: center;">زيادة رأس المال</p>	<p style="text-align: center;">12</p>

<p>6. مع مراعاة ما ورد في الفقرة الرابعة أعلاه، توزع الأسهم الجديدة على حملة حقوق الأولوية الذين طلبوا الاكتتاب، بنسبة ما يملكونه من حقوق أولوية من إجمالي حقوق الأولوية الناتجة من زيادة رأس المال، بشرط ألا يتجاوز ما يحصلون عليه ما طلبوه من الأسهم الجديدة، ويوزع الباقي من الأسهم الجديدة على حملة حقوق الأولوية الذين طلبوا أكثر من نصيبهم، بنسبة ما يملكونه من حقوق أولوية من إجمالي حقوق الأولوية الناتجة من زيادة رأس المال، بشرط ألا يتجاوز ما يحصلون عليه ما طلبوه من الأسهم الجديدة، وي طرح ما تبقى من الأسهم على الغير، ما لم تقرر الجمعية العامة غير العادية أو ينص نظام السوق المالية على غير ذلك.</p>	<p>6. مع مراعاة ما ورد في الفقرة الرابعة أعلاه، توزع الأسهم الجديدة على حملة حقوق الأولوية الذين طلبوا الاكتتاب، بنسبة ما يملكونه من حقوق أولوية من إجمالي حقوق الأولوية الناتجة من زيادة رأس المال، بشرط ألا يتجاوز ما يحصلون عليه ما طلبوه من الأسهم الجديدة، ويوزع الباقي من الأسهم الجديدة على حملة حقوق الأولوية الذين طلبوا أكثر من نصيبهم، بنسبة ما يملكونه من حقوق أولوية من إجمالي حقوق الأولوية الناتجة من زيادة رأس المال، بشرط ألا يتجاوز ما يحصلون عليه ما طلبوه من الأسهم الجديدة، وي طرح ما تبقى من الأسهم على الغير، ما لم تقرر الجمعية العامة غير العادية أو ينص نظام السوق المالية على غير ذلك.</p> <p>7. يجوز أن تكون الأسهم الجديدة التي تصدر بسبب زيادة رأس المال نقدية أو عينية، وإذا وُجدت حصص عينية فإنه يجب على مجلس الإدارة اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في نظام الشركات للتحقق من صحة تقدير هذه الحصص.</p>		
<p>1. للجمعية العامة غير العادية أن تقرر تخفيض رأس المال إذا زاد على حاجة الشركة أو إذا منيت بخسائر. ويجوز في الحالة الأخيرة وحدها تخفيض رأس المال إلى ما دون الحد المنصوص عليه في نظام الشركات، ولا يصدر قرار التخفيض إلا بعد تلاوة بيان في الجمعية العامة يعده مجلس الإدارة عن الأسباب الموجبة للتخفيض والتزامات الشركة وأثر التخفيض في الوفاء بها، ويرفق بهذا البيان تقرير من مراجع حسابات الشركة.</p> <p>2. أما إذا كان تخفيض رأس المال نتيجة زيادته على حاجة الشركة، وجبت دعوة الدائنين إلى إبداء اعتراضاتهم عليه خلال المدة المحددة في نظام الشركات من التاريخ المحدد لعقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية لاتخاذ قرار التخفيض، على أن يرفق بالدعوة بيان يوضح مقدار رأس المال قبل التخفيض وبعده، وموعد عقد</p>	<p>1. للجمعية العامة غير العادية أن تقرر تخفيض رأس المال إذا زاد على حاجة الشركة أو إذا منيت بخسائر. ويجوز في الحالة الأخيرة وحدها تخفيض رأس المال إلى ما دون الحد المنصوص عليه في المادة (الرابعة والخمسون) من نظام الشركات، ولا يصدر قرار التخفيض إلا بعد تلاوة تقرير خاص يُعده مراجع الحسابات عن الأسباب الموجبة له وعن الالتزامات التي على الشركة وعن أثر التخفيض على هذه الالتزامات.</p> <p>2. وإذا كان تخفيض رأس المال نتيجة زيادته على حاجة الشركة، وجبت دعوة الدائنين إلى إبداء اعتراضاتهم عليه خلال ستين (60) يوماً من تاريخ نشر قرار التخفيض في جريدة يومية توزع في المنطقة التي فيها مركز الشركة الرئيسي. فإن اعترض أحدهم</p>	تخفيض رأس المال	13

<p>الإجتماع وتاريخ نفاذ التخفيض ، فإن اعترض أحدهم وقدم إلى الشركة مستنداته في الميعاد المذكور نظاماً، وجب على الشركة أن تؤدي إليه دينه إذا كان حالاً أو أن تقدم له ضماناً كافياً للوفاء به إذا كان أجلاً، <u>ويجب مراعاة المساواة بين المساهمين الحاملين أسهما من ذات النوع والصفة عند تخفيض رأس المال.</u></p>	<p>وقدم إلى الشركة مستنداته في الميعاد المذكور، وجب على الشركة أن تؤدي إليه دينه إذا كان حالاً أو أن تقدم له ضماناً كافياً للوفاء به إذا كان أجلاً.</p>		
<p>يجوز للشركة - بقرار من الجمعية العامة غير العادية - وفقاً للأنظمة واللوائح ذات العلاقة، إصدار أي نوع من أنواع أدوات الدين القابلة للتداول سواء بالعملة السعودية أو غيرها، داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها، كالسندات والصكوك وذلك ما يتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية. ويجوز للجمعية العامة غير العادية تفويض مجلس الإدارة لإصدار أدوات الدين هذه بما فيها السندات والصكوك سواء في جزء أو عدة أجزاء أو من خلال سلسلة من الإصدارات بموجب برنامج أو أكثر ينشئه مجلس الإدارة من وقت إلى آخر وكل ذلك في الأوقات والمبالغ والشروط التي يقرها مجلس الإدارة وله حق اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإصدارها. كما يجوز للشركة - بقرار من الجمعية العامة غير العادية - أن تصدر أدوات دين أو صكوك تمويلية قابلة للتحويل إلى أسهم، بعد صدور قرار من الجمعية العامة غير العادية يُحدد فيه الحد الأقصى لعدد الأسهم التي يجوز إصدارها مقابل تلك الأدوات أو الصكوك، سواء أُصدرت تلك الأدوات أو الصكوك في الوقت نفسه أو من خلال سلسلة من الإصدارات أو من خلال برنامج أو أكثر لإصدار أدوات دين أو صكوك تمويلية. ويصدر مجلس الإدارة - دون حاجة إلى موافقة جديدة من هذه الجمعية - أسهم جديدة مقابل تلك الأدوات أو الصكوك التي يطلب حاملوها تحويلها، فور انتهاء فترة طلب التحويل المحددة لحملة تلك الأدوات أو الصكوك بما يتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية. ويتخذ المجلس ما يلزم لتعديل نظام الشركة الأساس فيما يتعلق بعدد الأسهم المصدرة ورأس المال. ويجب على مجلس إدارة الشركة اكمال إجراءات كل زيادة في رأس المال بالطريقة المحددة في النظام لشهر قرارات الجمعية العامة غير العادية.</p>	<p>يجوز للشركة - بقرار من الجمعية العامة غير العادية - وفقاً للأنظمة واللوائح ذات العلاقة، إصدار أي نوع من أنواع أدوات الدين القابلة للتداول سواء بالعملة السعودية أو غيرها، داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها، كالسندات والصكوك وذلك ما يتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية. ويجوز للجمعية العامة غير العادية تفويض مجلس الإدارة لإصدار أدوات الدين هذه بما فيها السندات والصكوك سواء في جزء أو عدة أجزاء أو من خلال سلسلة من الإصدارات بموجب برنامج أو أكثر ينشئه مجلس الإدارة من وقت إلى آخر وكل ذلك في الأوقات والمبالغ والشروط التي يقرها مجلس الإدارة وله حق اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإصدارها. كما يجوز للشركة - بقرار من الجمعية العامة غير العادية - أن تصدر أدوات دين أو صكوك تمويلية قابلة للتحويل إلى أسهم، بعد صدور قرار من الجمعية العامة غير العادية يُحدد فيه الحد الأقصى لعدد الأسهم التي يجوز إصدارها مقابل تلك الأدوات أو الصكوك، سواء أُصدرت تلك الأدوات أو الصكوك في الوقت نفسه أو من خلال سلسلة من الإصدارات أو من خلال برنامج أو أكثر لإصدار أدوات دين أو صكوك تمويلية. ويصدر مجلس الإدارة - دون حاجة إلى موافقة جديدة من هذه الجمعية - أسهم جديدة مقابل تلك الأدوات أو الصكوك التي يطلب حاملوها تحويلها، فور انتهاء فترة طلب التحويل المحددة لحملة تلك الأدوات أو الصكوك وذلك بما يتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية. ويتخذ المجلس ما يلزم لتعديل نظام الشركة الأساس فيما يتعلق بعدد الأسهم المصدرة ورأس المال. ويجب على مجلس الإدارة شهر اكمال إجراءات كل زيادة في رأس المال بالطريقة المحددة في النظام لشهر قرارات الجمعية العامة غير العادية.</p>	<p>المستندات والصكوك</p> <hr style="border: none; border-top: 1px dashed black;"/> <p>أدوات الدين والصكوك التمويلية</p>	<p>14</p>

الباب الثالث: مجلس الإدارة

<p>يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من ستة (6) أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة العادية للمساهمين لمدة أربع (4)، ويجوز إعادة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لدورات أخرى وفق إجراءات الانتخاب والترشيح بناء على الأنظمة المرعية والضوابط التي تضعها الجهة المختصة.</p>	<p>يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من ستة (6) أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة العادية للمساهمين لمدة لا تزيد عن ثلاث (3) سنوات واستثناء من ذلك يكون تعيين أول مجلس إدارة لمدة خمس (5) سنوات على النحو التالي:</p> <table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse; margin-top: 10px;"> <thead> <tr> <th style="width: 5%;">م</th> <th style="width: 25%;">الأسم</th> <th style="width: 25%;">الجنسية</th> <th style="width: 45%;">المنصب</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>1-</td> <td>السيد / امين عبد الله علي الملاح</td> <td>سعودي</td> <td>رئيس مجلس الإدارة</td> </tr> <tr> <td>2-</td> <td>السيد / صالح شباب عتيق الترجيبي السطحي</td> <td>سعودي</td> <td>نائب رئيس مجلس الإدارة</td> </tr> <tr> <td>3-</td> <td>السيد / يوسف محمد ناصر القناري</td> <td>سعودي</td> <td>عضو مجلس الإدارة</td> </tr> <tr> <td>4-</td> <td>السيد / عبد الله عبد الرحمن محمد الربدي</td> <td>سعودي</td> <td>عضو مجلس الإدارة</td> </tr> <tr> <td>5-</td> <td>السيد / مصطفى حسب الله حسن الحوفي</td> <td>مصري</td> <td>عضو مجلس الإدارة</td> </tr> <tr> <td>6-</td> <td>السيد / زيد مهدي راتب الناظر</td> <td>اردني</td> <td>عضو مجلس الإدارة</td> </tr> </tbody> </table>	م	الأسم	الجنسية	المنصب	1-	السيد / امين عبد الله علي الملاح	سعودي	رئيس مجلس الإدارة	2-	السيد / صالح شباب عتيق الترجيبي السطحي	سعودي	نائب رئيس مجلس الإدارة	3-	السيد / يوسف محمد ناصر القناري	سعودي	عضو مجلس الإدارة	4-	السيد / عبد الله عبد الرحمن محمد الربدي	سعودي	عضو مجلس الإدارة	5-	السيد / مصطفى حسب الله حسن الحوفي	مصري	عضو مجلس الإدارة	6-	السيد / زيد مهدي راتب الناظر	اردني	عضو مجلس الإدارة	15	إدارة الشركة
م	الأسم	الجنسية	المنصب																												
1-	السيد / امين عبد الله علي الملاح	سعودي	رئيس مجلس الإدارة																												
2-	السيد / صالح شباب عتيق الترجيبي السطحي	سعودي	نائب رئيس مجلس الإدارة																												
3-	السيد / يوسف محمد ناصر القناري	سعودي	عضو مجلس الإدارة																												
4-	السيد / عبد الله عبد الرحمن محمد الربدي	سعودي	عضو مجلس الإدارة																												
5-	السيد / مصطفى حسب الله حسن الحوفي	مصري	عضو مجلس الإدارة																												
6-	السيد / زيد مهدي راتب الناظر	اردني	عضو مجلس الإدارة																												
<p>1. على مجلس الإدارة قبل انتهاء مدة دورته أن يدعو الجمعية العامة العادية إلى الانعقاد لانتخاب مجلس إدارة لدورة جديدة، وإذا تعذر إجراء الانتخاب وانتهت مدة دورة المجلس الحالي، يستمر أعضاؤه في أداء مهامهم إلى حين</p>	<p>تنتهي عضوية المجلس بانتهاء مدته أو الاستقالة أو الوفاة أو بانتهاء صلاحية العضو لها وفقاً لأي نظام أو تعليمات سارية في المملكة، ومع ذلك يجوز للجمعية العامة العادية في كل وقت عزل جميع أعضاء مجلس الإدارة أو بعضهم وذلك دون إخلال بحق العضو المعزول تجاه الشركة بالمطالبة بالتعويض إذا وقع العزل لسبب غير</p>	16	انتهاء عضوية المجلس																												

<p>انتخاب مجلس إدارة لدورة جديدة، على ألا تتجاوز مدة استمرار أعضاء المجلس المنتهية دورته المدة التي تحددها اللائحة التنفيذية لنظام الشركات.</p> <p>2. تنتهي عضوية المجلس بانتهاء المدة المقررة له، أو بانتهاء صلاحية العضو لها وفقاً لأي نظام أو تعليمات سارية في المملكة، أو بسبب الوفاة أو الاستقالة أو إذا أدين بجريمة مخلة للشرف والأمانة، ولعضو مجلس الإدارة أن يعتزل من عضوية المجلس بإبلاغ مكتوب يوجهه إلى رئيس المجلس، وإذا اعتزل رئيس المجلس وجب أن يوجه الإبلاغ إلى باقي أعضاء المجلس وأمين سر المجلس، وبعد الاعتزال نافذاً -في الحاليتين- من التاريخ المحدد في الإبلاغ.</p> <p>3. إذا اعتزل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وجب عليهم دعوة الجمعية العامة العادية إلى الانعقاد لانتخاب مجلس إدارة جديد، ولا يسري الاعتزال إلى حين انتخاب المجلس الجديد، على ألا تتجاوز مدة استمرار المجلس المعتزل المدة التي تحددها اللوائح، ويجب على مجلس الإدارة اتخاذ ما يلزم لانتخاب مجلس إدارة يحل محله قبل انقضاء مدة الاستمرار المحددة في النظام.</p> <p>4. يجوز للجمعية العامة بناء على توصية من المجلس إنهاء عضوية من تغيب من الأعضاء عن حضور (ثلاثة) اجتماعات متتالية أو (خمسة) اجتماعات متفرقة للمجلس دون عذر مشروع يقبله المجلس.</p> <p>5. يجوز للجمعية العامة العادية عزل جميع أعضاء مجلس الإدارة أو بعضهم، وعلى الجمعية العامة العادية في هذه الحالة انتخاب مجلس إدارة جديد أو من يحل محل العضو المعزول (بحسب الأحوال) وذلك وفقاً لأحكام نظام الشركات مع مراعاة ضوابط عزل أعضاء مجلس الإدارة التي تحددها الجهة المختصة.</p>	<p>مقبول أو في وقت غير مناسب ولعضو مجلس الإدارة أن يعتزل بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب والا كان مسؤولاً من قبل الشركة عما يترتب على الاعتزال من أضرار.</p>	<p><u>انتهاء أو إنهاء عضوية المجلس</u></p>	
<p>1. إذا شغل مركز أحد أعضاء مجلس الإدارة لوفاته أو اعتزاله ولم ينتج عن هذا الشغور إخلال بالشروط اللازمة لصحة انعقاد المجلس بسبب نقص عدد أعضائه عن الحد الأدنى المنصوص عليه في هذا النظام، كان للمجلس أن يعين بديلاً لذلك العضو في المجلس على أن يكون ممن تتوافر فيهم الخبرة والكفاية، ويجب أن تبلغ بذلك الجهات المختصة خلال (خمسة عشر) يوماً</p>	<p>إذا شغل مركز أحد أعضاء مجلس الإدارة كان للمجلس أن يعين بديلاً لذلك العضو في المجلس دون النظر للترتيب في الأصوات في الجمعية التي انتخبت المجلس، على أن يكون ممن تتوافر فيهم الخبرة والكفاية، ويجب أن تبلغ بذلك الوزارة خلال خمسة أيام عمل من تاريخ التعيين وأن يعرض التعيين على الجمعية العادية في أول اجتماع لها ويكمل العضو الجديد مدة سلفه. وإذا لم تتوافر الشروط اللازمة</p>	<p>المركز الشاغر في المجلس</p>	<p>17</p>

<p>عمل من تاريخ التعيين، وأن يعرض التعيين على الجمعية العادية في أول اجتماع لها ويكمل العضو الجديد مدة سلفه.</p> <p>2. وإذا لم تتوافر الشروط اللازمة لانعقاد مجلس الإدارة بسبب نقص عدد أعضائه عن الحد الأدنى المنصوص عليه في نظام الشركات أو هذا النظام وجب على بقية الأعضاء دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد خلال ستين يوماً لانتخاب العدد اللازم من الأعضاء.</p>	<p>لانعقاد مجلس الإدارة بسبب نقص عدد أعضائه عن الحد الأدنى المنصوص عليه في نظام الشركات أو هذا النظام وجب على بقية الأعضاء دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد خلال ستين يوماً لانتخاب العدد اللازم من الأعضاء.</p>		
<p>مع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العامة، يكون لمجلس الإدارة أوسع السلطات والصلاحيات في إدارة الشركة وتصريف أمورها بما يحقق أغراضها، وله على سبيل المثال لا الحصر:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. وضع اللوائح والسياسات الداخلية للشركة. 2. إقرار رؤية الشركة واستراتيجياتها وخطط عملها والموافقة على خططها وميزانياتها التشغيلية وميزانياتها الرأسمالية السنوية وغيرها. 3. إبرام وتوقيع وتنفيذ جميع العقود والاتفاقيات، بما في ذلك دون حصر عقود الشراء والبيع والإيجار والاستئجار والوكالات والامتياز وعقود التحوط المالي، وغيرها من المستندات والعقود والمعاملات والصفقات نيابة عن الشركة والدخول في المناقصات وتقديم العطاءات والمنافسة وقبول الترسية ورفضها نيابة عنها. 4. التعامل باسم الشركة مع كافة البنوك العاملة بالمملكة أو خارجها وفتح وإدارة وتشغيل وإغلاق الحسابات البنكية والسحب والإيداع وإصدار السندات والشيكات وتجهيزها وتوقيع كافة الأوراق والمستندات التجارية والحصول على القروض وغير ذلك من التسهيلات الائتمانية المتوافقة مع الشريعة لأي مدة بما في ذلك القروض التي تتجاوز مدتها ثلاث (3) سنوات وذلك من صناديق ومؤسسات التمويل الحكومي والبنوك التجارية والبيوت المالية أو الشركات والأفراد بما فيها مساهمي الشركة، وإصدار الضمانات والكفالات لصالح أي جهة كانت وإبرام كافة التصرفات الناقلة للملكية بما في ذلك الرهن في كافة أموال وأصول الشركة بما في ذلك الأسهم والسندات والعقارات والأراضي 	<p>مع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العامة، يكون لمجلس الإدارة أوسع السلطات والصلاحيات في إدارة الشركة وتصريف أمورها بما يحقق أغراضها، وله على سبيل المثال لا الحصر:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. وضع اللوائح والسياسات الداخلية للشركة. 2. إقرار رؤية الشركة واستراتيجياتها وخطط عملها والموافقة على خططها وميزانياتها التشغيلية وميزانياتها الرأسمالية السنوية وغيرها. 3. إبرام وتوقيع وتنفيذ جميع العقود والاتفاقيات، بما في ذلك دون حصر عقود الشراء والبيع والإيجار والاستئجار والوكالات والامتياز وعقود التحوط المالي، وغيرها من المستندات والعقود والمعاملات والصفقات نيابة عن الشركة والدخول في المناقصات وتقديم العطاءات والمنافسة وقبول الترسية ورفضها نيابة عنها. 4. التعامل باسم الشركة مع كافة البنوك العاملة بالمملكة أو خارجها وفتح وإدارة وتشغيل وإغلاق الحسابات البنكية والسحب والإيداع وإصدار السندات والشيكات وتجهيزها وتوقيع كافة الأوراق والمستندات التجارية والحصول على القروض وغير ذلك من التسهيلات الائتمانية المتوافقة مع الشريعة لأي مدة بما في ذلك القروض التي تتجاوز مدتها ثلاث (3) سنوات وذلك من صناديق ومؤسسات التمويل الحكومي والبنوك التجارية والبيوت المالية أو الشركات والأفراد بما فيها مساهمي الشركة، وإصدار الضمانات والكفالات لصالح أي جهة كانت وإبرام كافة التصرفات الناقلة للملكية بما في ذلك الرهن في كافة أموال وأصول الشركة بما في ذلك الأسهم والسندات 	<p>صلاحيات مجلس الإدارة</p>	<p>18</p>

<p>والمباني عندما يرى في ذلك مصلحة الشركة، وله توظيف أموال الشركة واستثمارها بأي شكل من الأشكال وإنشاء وفتح وإدارة وإغلاق المحافظ والحسابات الاستثمارية الخاصة بالشركة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية في البنوك وشركات الاستثمار داخل وخارج المملكة العربية السعودية وبيع وشراء السلع ومواد البناء والأراضي والعقارات وما في حكمها وإنشاء شركات الصناديق الاستثمارية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها وله حق التفويض في كل ذلك وتحرير سندات لأمر وغير ذلك من الأوراق التجارية والقيام بكافة المعاملات وإبرام كافة الاتفاقيات والصفقات المصرفية، وبيع أو شراء أو رهن عقارات الشركة وأصولها، وإبراء ذمة مديني الشركة من التزاماتهم ومديونيتهم.</p>	<p>والعقارات والأراضي والمباني عندما يرى في ذلك مصلحة الشركة، وله توظيف أموال الشركة واستثمارها بأي شكل من الأشكال وإنشاء وفتح وإدارة وإغلاق المحافظ والحسابات الاستثمارية الخاصة بالشركة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية في البنوك وشركات الاستثمار داخل وخارج المملكة العربية السعودية وبيع وشراء السلع ومواد البناء والأراضي والعقارات وما في حكمها وإنشاء شركات الصناديق الاستثمارية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها وله حق التفويض في كل ذلك وتحرير سندات لأمر وغير ذلك من الأوراق التجارية والقيام بكافة المعاملات وإبرام كافة الاتفاقيات والصفقات المصرفية، وبيع أو شراء أو رهن عقارات الشركة وأصولها، وإبراء ذمة مديني الشركة من التزاماتهم ومديونيتهم.</p>	
<p>5. الموافقة على اللوائح الداخلية والمالية والإدارية والفنية والرقابية بما في ذلك السياسات واللوائح الخاصة بالعاملين في الشركة وتعيين مدراء الإدارات والوظائف العليا، وتحديد اختصاصاتهم وإنهاء خدماتهم وصرف مستحقاتهم، وطلب تأشيرات العمل والخروج والعودة والخروج النهائي لموظفي ومكفولي الشركة ونقل كفالاتهم والتنازل عنها وإدارة شئونهم طبقاً للأنظمة السارية في المملكة، وتعيين المسؤولين عن إدارة الشركة من ذوي الخبرة والكفاءة حسبما يراه المجلس وتحديد واجباتهم ومكافأاتهم.</p>	<p>5. الموافقة على اللوائح الداخلية والمالية والإدارية والفنية والرقابية بما في ذلك السياسات واللوائح الخاصة بالعاملين في الشركة وتعيين مدراء الإدارات والوظائف العليا، وتحديد اختصاصاتهم وإنهاء خدماتهم وصرف مستحقاتهم، وطلب تأشيرات العمل والخروج والعودة والخروج النهائي لموظفي ومكفولي الشركة ونقل كفالاتهم والتنازل عنها وإدارة شئونهم طبقاً للأنظمة السارية في المملكة، وتعيين المسؤولين عن إدارة الشركة من ذوي الخبرة والكفاءة حسبما يراه المجلس وتحديد واجباتهم ومكافأاتهم.</p>	
<p>6. تفويض المسؤولين عن إدارة الشركة بصلاحيه التوقيع باسم الشركة في حدود القواعد التي يضعها مجلس الإدارة.</p>	<p>6. تفويض المسؤولين عن إدارة الشركة بصلاحيه التوقيع باسم الشركة في حدود القواعد التي يضعها مجلس الإدارة.</p>	
<p>7. يجوز لمجلس الإدارة بقرار منه تكوين عدد مناسب من اللجان وفقاً لما يتطلبه النظام واحتياجات الشركة وله كافة الصلاحيات تجاه تحديد نطاق اختصاصاتها ومهامها وإجراءات وأحكام عملها وتعيين أعضائها وعزلهم وتحديد مكافأاتهم في ضوء الأنظمة ذات العلاقة ولانحة عمل كل لجنة وآلية متابعة أعمال تلك اللجان ضمن لوائح الحوكمة التي يقرها المجلس وذلك حتى يتمكن المجلس من تأدية مسؤولياته بشكل فعال.</p>	<p>7. تشكيل اللجان وتوظيفها ما يراه المجلس ملائماً من الصلاحيات والتنسيق بين هذه اللجان وذلك بهدف سرعة البت في الأمور التي تعرض عليها.</p>	
<p>8. الموافقة على إقامة شركات تابعة وفروع ومكاتب وتوكيلات للشركة داخل وخارج المملكة والمساهمة في أي من الشركات كما له حق تمثيل الشركة في التوقيع على عقود تأسيس الشركات التي تشارك فيها، وشراء الحصص والأسهم.</p>	<p>8. الموافقة على إقامة شركات تابعة وفروع ومكاتب وتوكيلات للشركة داخل وخارج المملكة والمساهمة في أي من الشركات كما له حق تمثيل الشركة في التوقيع على عقود تأسيس الشركات التي تشارك فيها، وشراء الحصص والأسهم.</p>	
<p>9. الإفراغ وقبول وتحديد واستلام الثمن، والتوقيع أمام فضيلة كاتب العدل في جميع أنحاء المملكة وخارجها على أية صكوك للبيع أو الشراء ولهم كذلك</p>	<p>9. الإفراغ وقبول وتحديد واستلام الثمن، والتوقيع أمام فضيلة كاتب العدل في جميع أنحاء المملكة وخارجها على أية صكوك للبيع أو الشراء ولهم كذلك</p>	

<p>التوقيع على عقود تأسيس الشركات التي تشارك فيها، وشراء الحصص والأسهم.</p> <p>9. الإفراغ وقبول وتحديد واستلام الثمن، والتوقيع أمام فضيلة كاتب العدل في جميع أنحاء المملكة وخارجها على أية صكوك للبيع أو الشراء ولهم كذلك استخراج رخص الفسح وتخطيط الأراضي ومتابعة ومراجعة البلديات وطلب الإقرارات المساحية، وتوقيع واستخراج كافة الأوراق والوثائق والمستندات والعقود المتعلقة بذلك. كما يكون لهم حق تعيين الخبراء والمحكمين وتوكيل المحامين، ودفع أتعابهم وعزلهم كما لهم حق توكيل أو تفويض الغير في القيام بعمل أو أعمال معينة نيابة عن الشركة ولهم حق فسخ الوكالات وإلغائها وعزل الوكلاء.</p> <p>10. يكون للمجلس في حدود اختصاصه أن يفوض عضواً واحداً أو أكثر من أعضائه أو من الغير في مباشرة عمل أو أعمال معينة. وله حق الاشتراك في شركات أخرى والتصرف في أصولها وممتلكاتها وعقاراتها وله حق الشراء وقبول ودفع الثمن والرهن وفك الرهن والبيع والإفراغ وقبض الثمن وتسليم الثمن.</p> <p>وللمجلس تفويض كل أو بعض تلك الصلاحيات لطرف أو أطراف أخرى بحسب ما يراه مناسباً.</p> <p>11. يشترط حصول مجلس الإدارة على موافقة الجمعية العامة عند بيع أصول تتجاوز قيمتها (50%) من قيمة مجموع أصولها سواء تم البيع من خلال صفقة واحدة أو عدة صفقات، وفي هذه الحالة تعتبر الصفقة التي تؤدي إلى تجاوز نسبة (50%) من قيمة الأصول هي الصفقة التي يلزم موافقة الجمعية العامة عليها، وتحسب هذه النسبة من تاريخ أول صفقة تمت خلال (الاثني عشر) شهرا السابقة، ومع ذلك للجهة المختصة أن تستثني بعض الأعمال والتصرفات من هذا الشرط</p>	<p>استخراج رخص الفسح وتخطيط الأراضي ومتابعة ومراجعة البلديات وطلب الإقرارات المساحية، وتوقيع واستخراج كافة الأوراق والوثائق والمستندات والعقود المتعلقة بذلك. كما يكون لهم حق تعيين الخبراء والمحكمين وتوكيل المحامين، ودفع أتعابهم وعزلهم كما لهم حق توكيل أو تفويض الغير في القيام بعمل أو أعمال معينة نيابة عن الشركة ولهم حق فسخ الوكالات وإلغائها وعزل الوكلاء.</p> <p>10. يكون للمجلس في حدود اختصاصه أن يفوض عضواً واحداً أو أكثر من أعضائه أو من الغير في مباشرة عمل أو أعمال معينة. وله حق الاشتراك في شركات أخرى والتصرف في أصولها وممتلكاتها وعقاراتها وله حق الشراء وقبول ودفع الثمن والرهن وفك الرهن والبيع والإفراغ وقبض الثمن وتسليم الثمن.</p> <p>وللمجلس تفويض كل أو بعض تلك الصلاحيات لطرف أو أطراف أخرى بحسب ما يراه مناسباً.</p>		
--	--	--	--

<p>1. <u>مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:</u> تكون مكافأة أعضاء مجلس الإدارة من مبلغ معين أو بدل حضور الجلسات أو بدل مصروفات أو مزايا عينية أو نسبة من الأرباح ويجوز الجمع بين اثنين أو أكثر من هذه المزايا ويجوز أن تكون متفاوتة المقدار وذلك وفي ضوء سياسة تصدرها لجنة المكافآت والترشحات وتقرها الجمعية، ويجب أن يشتمل تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة في اجتماعها السنوي على بيان شامل لكل ما حصل عليه أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية من مكافآت وبدل حضور جلسات وبدل مصروفات وغير ذلك من المزايا، وأن يشتمل كذلك على بيان ما قبضه أعضاء المجلس بوصفهم عاملين أو إداريين أو ما قبضوه نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارات وأن يشتمل أيضاً على بيان بعدد جلسات المجلس وعدد الجلسات التي حضرها كل عضو من تاريخ آخر اجتماع للجمعية العامة.</p> <p>2. <u>مكافآت اللجان:</u> يحدد مجلس الإدارة مكافآت عضوية اللجان وبدلات الحضور وغيرها من استحقاقات بناء على سياسة يقرها مجلس الإدارة بناء على توصية لجنة المكافآت والترشحات وتعتمدها الجمعية العامة للمساهمين.</p>	<p>تكون مكافأة عضو مجلس الإدارة وجميع المزايا التي يحصل عليها إن وجدت - كما تقدرها الجمعية العامة العادية وذلك بما يتوافق مع القرارات والتعليمات الرسمية الصادرة في هذا الشأن، وفي حدود ما نص عليه نظام الشركات ولوائحه، ويجب أن يشتمل تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة العادية على بيان شامل لكل ما حصل عليه أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية من مكافآت وبدل مصروفات وغير ذلك من المزايا، وأن يشتمل كذلك على بيان ما قبضه أعضاء المجلس بوصفهم عاملين أو إداريين أو ما قبضوه نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارات وأن يشتمل أيضاً على بيان بعدد جلسات المجلس وعدد الجلسات التي حضرها كل عضو من تاريخ آخر اجتماع للجمعية العامة.</p>	<p style="text-align: center;"><u>مكافأة أعضاء المجلس</u></p> <hr style="border: none; border-top: 1px dashed black;"/> <p style="text-align: center;"><u>مكافأة أعضاء المجلس وأعضاء اللجان</u></p>	<p>19</p>
<p>أولاً: يعين مجلس الإدارة في أول اجتماع له من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس ويجوز له أن يعين عضواً منتدباً من بين أعضائه، ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي بالشركة.</p> <p>ثانياً: يعتبر رئيس مجلس الإدارة هو الشخص المسؤول عن الإدارة لأعمال المجلس وتفعيل أدائه وتطوير أعماله، كما تقع على عاتقه أيضاً مسؤولية أخذ التدابير اللازمة لضمان قيام المجلس بمسئوليته ووظائفه في ضوء هذا النظام والأنظمة الأخرى ذات العلاقة، والتأكد من أن أعضاء المجلس يدركون دورهم ومسئولياتهم وملتزمين بالحدود والصلاحيات المحددة لمجلس الإدارة مع مراعاة تلك التي تم تحديدها للإدارة التنفيذية بالشركة.</p>	<p>يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس ويجوز له أن يعين عضواً منتدباً، ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي بالشركة.</p> <p>ويجوز لمجلس الإدارة أن يُعين رئيساً تنفيذياً للشركة من بين أعضائه أو من غيرهم بعقد مستقل، ويُحدد المجلس في قرار التعيين اختصاصات الرئيس التنفيذي ومسؤولياته ومكافأته وله حق عزله ويجوز أن يجمع عضو واحد بين مناصبي العضو المنتدب والرئيس التنفيذي.</p> <p>ويختص رئيس مجلس الإدارة بما يلي:</p> <p>1. تمثيل الشركة أمام الغير وأمام كافة المحاكم بجميع درجاتها وأنواعها وكتابة العدل وديوان المظالم، والجهات والدوائر الرسمية واللجان القضائية</p>	<p style="text-align: center;"><u>صلاحيات الرئيس والنائب وأمين السر</u></p>	<p>20</p>

		<p>تعيين رئيس ونائب وأمين السر للمجلس والعضو المنتدب او الرئيس التنفيذي وصلاحياتهم</p>
<p><u>ثالثا : يختص رئيس مجلس الإدارة بدعوة المجلس إلى الانعقاد ورئاسة جلسات المجلس والتصديق على قرارات المجلس والمستخرجات المأخوذة منها وتحديد جدول أعمال الاجتماعات مع الأخذ في الاعتبار المواضيع التي يقترح أعضاء المجلس أو الرئيس التنفيذي إدراجها، كما يختص بإدارة اجتماعات المجلس بشكل فعال وتشجيع كافة الأعضاء على المشاركة الفعالة لتحقيق الأهداف المخطط لها، ويختص برئاسة الجمعيات العامة وله أن يفوض نائبه أو غيره بهذه الاختصاصات، كما لرئيس المجلس الحق في توكيل الغير لحضور اجتماعات الجمعية العامة للشركات التي تمتلك الشركة نسبة فيها والتصويت على جدول أعمالها نيابة عن الشركة .</u></p> <p><u>رابعا : يجوز لمجلس الإدارة أن يُعين رئيساً تنفيذياً للشركة من بين أعضائه أو من غيرهم، ويجوز أن يجمع عضو واحد بين مناصبي العضو المنتدب والرئيس التنفيذي، ويختص الرئيس التنفيذي أو العضو المنتدب (في حال تعيينه) بتنفيذ السياسات التي يقرها مجلس الإدارة وجمعيات المساهمين واتخاذ القرارات التي تتطلبها مصلحة الشركة وسير أعمالها وتحقيق أغراضها إلى غير ذلك من الاختصاصات والصلاحيات الأخرى التي يحددها له مجلس الإدارة أو تلك التي يبينها هذا النظام .</u></p> <p><u>خامسا : مع مراعاة اختصاصات وصلاحيات مجلس الإدارة وفقاً لقرارات مجلس الإدارة او قرارات الجمعية العامة للمساهمين ويختص رئيس مجلس الإدارة بما يلي:</u></p>	<p>والإدارية على اختلاف أنواعها ودرجاتها ومكاتب العمل، والهيئات العمالية واللجان القانونية والذكوية وتسوية المنازعات المصرفية واللجان والهيئات الابتدائية والعليا وغيرها من اللجان والهيئات الحكومية ومصحة الزكاة والدخل ووزارة الاستثمار والشرطة والنيابة العامة ومحكمة التنفيذ والأمارات والوزارات، وأمام كافة اللجان الأخرى أفراداً أو شركات أو هيئات سواء داخل المملكة أو خارجها، وتقديم الطلبات باسم الشركة والتوقيع عليها وتبليغها وتسليمها واستلامها من أي جهة كانت، وله حق المرافعة والمدافعة والمخاصمة وحضور الجلسات عن الشركة، واقامة وسماع عموم الدعاوى والمطالبات والصلح والتنازل والاقرار والإنكار والإجابة والجرح وتوريد الشهود والبيانات والرضا واتخاذ كافة الاجراءات النظامية لتنفيذ الأحكام الصادرة لمصلحة الشركة وتعيين المحامين وعزلهم والمطالبة بحقوق الشركة لدى الغير، واستلامها بموجب شيكات مصدقة باسم الشركة، وله حق تقرير القناعة بالأحكام من عدمه وتعيين المحكمين والتوقيع على وثائق التحكيم وتعيين الخبراء واستلام وتسليم السجلات التجارية، والتراخيص وتعديلها وصكوك الأحكام والمستندات والمخالصات والأوراق التجارية وطلب تنفيذ الأحكام والقرارات والادعاء بالتزوير وتقديم الانهاءات والتظلمات، وتحصيل حقوق الشركة وإعطاء المخالصات بصددها والوفاء بالتزاماتها وتسديد ديونها، وقبض وبذل الثمن. وله أن يعين الوكلاء والمحامين عن الشركة وإصدار الوكالات وفسخها وأن يفوض واحداً أو أكثر من أعضائه أو من الغير في مباشرة عمل أو أعمال معينة وله حق توكيل الغير.</p>	
<p>1. تمثيل الشركة أمام الغير وأمام كافة المحاكم بجميع درجاتها وأنواعها وكتابة العدل وديوان المظالم، والجهات والدوائر الرسمية واللجان القضائية والإدارية على اختلاف أنواعها ودرجاتها ومكاتب العمل، والهيئات العمالية واللجان القانونية والذكوية وتسوية المنازعات المصرفية واللجان والهيئات الابتدائية والعليا وغيرها من اللجان والهيئات الحكومية ومصحة الزكاة والدخل ووزارة الاستثمار والشرطة والنيابة العامة ومحكمة التنفيذ والأمارات والوزارات، وأمام كافة اللجان الأخرى أفراداً أو شركات أو هيئات سواء داخل المملكة أو خارجها، وتقديم الطلبات باسم الشركة والتوقيع عليها وتبليغها</p>	<p>2. دعوة المجلس للاجتماع ورئاسة اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات الجمعية العامة للمساهمين والتصديق على قرارات مجلس الإدارة والتوقيع عليها.</p> <p>3. الحضور نيابة عن الشركة في اجتماعات الجمعية العامة في الشركات التي تساهم فيها الشركة أو التي لها أسهم فيها والتصويت والتوقيع على القرارات الصادرة فيها، كما يحق له الاستئجار واستلام الأجرة وفتح الاشتراكات لدى الغرف التجارية وتأسيس الهواتف باختلاف أشكالها وأنواعها لدى شركة</p>	

<p>وتسليمها واستلامها من أي جهة كانت، وله حق المرافعة والمدافعة والمخاصمة وحضور الجلسات عن الشركة، واقامة وسماع عموم الدعاوى والمطالبات والصلح والتنازل والاقرار والإنكار والإجابة والجرح وتوريد الشهود والبيانات والرضا واتخاذ كافة الاجراءات النظامية لتنفيذ الأحكام الصادرة لمصلحة الشركة وتعيين المحامين وعزلهم والمطالبة بحقوق الشركة لدى الغير، واستلامها بموجب شيكات مصدقة باسم الشركة، وله حق تقرير القناعة بالأحكام من عدمه وتعيين المحكمين والتوقيع على وثائق التحكيم وتعيين الخبراء واستلام وتسليم السجلات التجارية، والتراخيص وتعديلها وصكوك الأحكام والمستندات والمخالفات والأوراق التجارية وطلب تنفيذ الأحكام والقرارات والادعاء بالتزوير وتقديم الانهاءات والتظلمات، وتحصيل حقوق الشركة وإعطاء المخالفات بصددها والوفاء بالتزاماتها وتسديد ديونها، وقبض وبندل الثمن. وله أن يعين الوكلاء والمحامين عن الشركة وإصدار الوكالات وفسخها وأن يفوض واحداً أو أكثر من أعضائه أو من الغير في مباشرة عمل أو أعمال معينة وله حق توكيل الغير.</p> <p>2. دعوة المجلس للاجتماع ورئاسة اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات الجمعية العامة للمساهمين والتصديق على قرارات مجلس الإدارة والتوقيع عليها.</p> <p>3. الحضور نيابة عن الشركة في اجتماعات الجمعية العامة في الشركات التي تساهم فيها الشركة أو التي لها أسهم فيها والتصويت والتوقيع على القرارات الصادرة فيها، كما يحق له الاستنجار واستلام الأجرة وفتح الاشتراكات لدى الغرف التجارية وتأسيس الهواتف باختلاف أشكالها وأنواعها لدى شركة الاتصالات السعودية وشركات الاتصالات الأخرى، والاتفاق مع الشركات الاجنبية للحصول على وكالات منها للشركة وتسجيلها لدى الجهات المختصة وتسجيل العلامات التجارية والاعتراض على التسجيل.</p> <p>4. كما يتمتع رئيس المجلس بالإضافة إلى ذلك بالصلاحيات الأخرى التي يحددها له مجلس الإدارة كتابةً، ويحل نائب رئيس مجلس الإدارة محل رئيس المجلس عند غيابه.</p>	<p>الاتصالات السعودية وشركات الاتصالات الأخرى، والاتفاق مع الشركات الاجنبية للحصول على وكالات منها للشركة وتسجيلها لدى الجهات المختصة وتسجيل العلامات التجارية والاعتراض على التسجيل.</p> <p>4. كما يتمتع رئيس المجلس بالإضافة إلى ذلك بالصلاحيات الأخرى التي يحددها له مجلس الإدارة كتابةً، ويحل نائب رئيس مجلس الإدارة محل رئيس المجلس عند غيابه.</p> <p>تحدد الجمعية العامة للمساهمين المكافآت الخاصة التي يحصل عليها رئيس المجلس والعضو المنتدب، بالإضافة للمكافأة المقررة لأعضاء المجلس بمتنصي المادة (21) من هذا النظام.</p> <p>ويعين مجلس الإدارة أمين سر يختاره من بين أعضائه أو من غيرهم، ويختص بتنظيم اجتماعات المجلس وأعماله وإعداد المحاضر الكتابية وحفظ سجلاتها وإعداد مراسلاتها من الجهات الرسمية وغير الرسمية وتقديم الدعوات الخاصة لحضور المجلس بناء على طلب المجلس. وتحدد مكافأة أمين السر بقرار من مجلس الإدارة، ولا تزيد مدة رئيس المجلس ونائبه والعضو المنتدب وأمين السر عضو مجلس الإدارة على مدة عضوية كل منهم في المجلس، ويجوز إعادة انتخابهم وللمجلس في أي وقت أن يعزلهم أو أي منهم دون الإخلال بحق من عزل في التعويض إذا وقع العزل لسبب غير مشروع أو في وقت غير مناسب.</p>	
---	--	--

<p>سادسا : صلاحيات العضو المنتدب (في حال تعيينه) أو الرئيس التنفيذي : <u>حق التوقيع نيابة عن الشركة على جميع العقود والاتفاقيات والوثائق والمستندات بما في ذلك دون حصر صكوك الإفراغات أمام كتابات العدل، عقود الاستثمار، عقود القروض والضمانات والكفالات وعقود شراء وبيع وإفراغ الأراضي ودمجها وقبول وبذل الثمن وقبضه بعد موافقة مجلس الإدارة أو رئيس مجلس الإدارة، ولأي منهما الحق في التوقيع على عقود الإيجار والاستئجار، عقود الوكالات والامتياز، عقود التحوط المالي، وغيرها من العقود والاتفاقيات والمعاملات والصفقات والالتزامات، تسجيل الوكالات والعلامات التجارية، مراجعة إدارة السجلات واستخراج السجلات وتجديد السجلات ونقل السجلات التجارية وحجز الاسم التجاري وفتح الاشتراكات لدى الغرفة التجارية وتجديد الاشتراكات لديها واعتماد وإلغاء التوقيعات لدى الغرفة التجارية وإضافة الأنشطة وتعديلها في السجلات التجارية وفتح فروع للسجلات التجارية والتوقيع على جميع المستندات لدى الغرفة التجارية ووزارة التجارة، وفتح وإدارة وتشغيل وإغلاق الحسابات البنكية والاستثمارية وإصدار الشيكات والاعتمادات والسحب والإيداع وإصدار كافة الضمانات والكمبيالات والرهونات وتحرير السندات لأمر وغير ذلك من الأوراق التجارية والقيام بكافة الأعمال والتصرفات، وكل ما من شأنه تصريف أمور الشركة وتحقيق أغراضها وكافة ما يعهد به مجلس الإدارة إلى أي منهم.</u></p> <p>سابعا: يعين مجلس الإدارة أمين سر يختاره من بين أعضائه أو من غيرهم، ويختص بتنظيم اجتماعات المجلس وأعماله وإعداد المحاضر الكتابية وحفظ سجلاتها وإعداد مراسلاتها من الجهات الرسمية وغير الرسمية وتقديم الدعوات الخاصة لحضور المجلس بناء على طلب المجلس. وتحدد مكافأة أمين السر بقرار من مجلس الإدارة، ثامنا: لا تزيد مدة رئيس المجلس ونائبه والعضو المنتدب وأمين السر عضو مجلس الإدارة على مدة عضوية كل منهم في المجلس، ويجوز إعادة انتخابهم .</p>			
<p>يجتمع مجلس الإدارة مرتين كل سنة بدعوة من رئيسه، وتكون الدعوة خطية ويجوز أن تسلم باليد أو تُرسل بالبريد أو الفاكس أو البريد الإلكتروني، وذلك قبل أسبوع من التاريخ المحدد للاجتماع، ما لم يتفق أعضاء المجلس على خلاف ذلك. ويجب على</p> <p><u>تقنية الحديثة مثل البريد الإلكتروني أو البوابات أو التطبيقات الإلكترونية وغيرها وذلك قبل مدة كافية من موعد الاجتماع، ويحدد مجلس الإدارة مكان عقد اجتماعاته ويجوز عقدها باستخدام وسائل التنقية الحديثة، كما يجب على الرئيس أو من ينوب</u></p>	<p>يجتمع مجلس الإدارة مرتين كل سنة بدعوة من رئيسه، وتكون الدعوة خطية ويجوز أن تسلم باليد أو تُرسل بالبريد أو الفاكس أو البريد الإلكتروني، وذلك قبل أسبوع من التاريخ المحدد للاجتماع، ما لم يتفق أعضاء المجلس على خلاف ذلك. ويجب على</p>	<p>اجتماعات المجلس</p>	<p>21</p>

<p>عنه - في حال غيابه - أن يدعو المجلس للاجتماع اذا طلب ذلك عضو من أعضائه لمناقشة أي موضوع او اكثر .</p>	<p>رئيس المجلس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى طلب إليه ذلك اثنان (2) من الأعضاء على الأقل.</p>		
<p>1. لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره (3) ثلاثة اعضاء على الأقل بالأصالة، ويجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينوب عنه غيره من الأعضاء في حضور اجتماعات المجلس، كما يجوز له ان يشارك في اجتماعات المجلس بواسطة وسائل التقنية الحديثة ويعتبر العضو الذي شارك عبر هذه الوسيلة كأنه حضر اصالة، وفي حال إنابة عضو مجلس الإدارة عضواً آخر في حضور اجتماعات المجلس يتعين ان تكون الإنابة طبقاً للضوابط الآتية:</p> <p>أ- لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينوب عن أكثر من عضو واحد في حضور ذات الاجتماع.</p> <p>ب- أن تكون الإنابة ثابتة بالكتابة وبشأن اجتماع محدد، سواء عن طريق البريد الإلكتروني أو أي وسيلة أخرى.</p> <p>ت- لا يجوز للنائب التصويت على القرارات التي يحظر النظام على المنيب التصويت عليها.</p> <p>2. تصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين أو الممثلين فيه، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة، ويسري قرار مجلس الإدارة من تاريخ صدوره مالم ينص فيه على سريانه بوقت اخر او عند تحقق شروط معينة.</p> <p>3. ويجوز لمجلس الإدارة في الأمور العاجلة إصدار القرارات بالتمرير من خلال عرضها على جميع الأعضاء متفرقين مالم يطلب أحد الأعضاء كتابةً اجتماع المجلس للمداولة فيها. وتصدر قرارات المجلس بالتمرير بموافقة أغلبية أعضاء المجلس وتعرض على مجلس الإدارة في أول اجتماع تالي له لإثباتها في محضر ذلك الاجتماع.</p> <p>4. عند اتخاذ القرارات فإن المسؤولية تقع على جميع أعضاء مجلس الإدارة اذا نشأ الخطأ من قرار صدر بإجماعهم، واما القرارات التي تصدر بأغلبية الآراء فلا يسأل عنها الأعضاء المعارضون متى أثبتوا اعتراضهم صراحة في محضر الاجتماع،</p>	<p>لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره (3) ثلاثة اعضاء على الأقل بالأصالة، ويجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينوب عنه غيره من الأعضاء في حضور اجتماعات المجلس طبقاً للضوابط الآتية:</p> <p>أ- لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينوب عن أكثر من عضو واحد في حضور ذات الاجتماع.</p> <p>ب- أن تكون الإنابة ثابتة بالكتابة وبشأن اجتماع محدد.</p> <p>ت- لا يجوز للنائب التصويت على القرارات التي يحظر النظام على المنيب التصويت عليها.</p> <p>وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين أو الممثلين فيه، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة. ويجوز لمجلس الإدارة في الأمور العاجلة إصدار القرارات بالتمرير من خلال عرضها على جميع الأعضاء متفرقين مالم يطلب أحد الأعضاء كتابةً اجتماع المجلس للمداولة فيها. وتصدر قرارات المجلس بالتمرير بموافقة أغلبية أعضاء المجلس وتعرض على مجلس الإدارة في أول اجتماع تالي له.</p>	<p style="text-align: center;">نصاب اجتماعات المجلس</p> <hr style="border: none; border-top: 1px dashed black;"/> <p style="text-align: center;">نصاب اجتماعات المجلس وقراراته</p>	<p>22</p>

<p>ولا يعد الغياب عن حضور الاجتماع الذي يصدر فيه القرار سبباً للإعفاء من المسؤولية إلا إذا ثبت عدم علم العضو الغائب بالقرار أو عدم تمكنه من الاعتراض عليه بعد علمه به.</p> <p>5. يجوز للشركة أن توفر تغطية تأمينية لعضو مجلس إدارتها وكبار التنفيذيين ومعاونتهم خلال مدة عملهم أو عضويتهم ضد أي مسؤولية أو مطالبة تنشأ بسبب صفحتهم.</p>			
<p>1. تثبت مداوات مجلس الإدارة وقراراته في محاضر يوعدها أمين السر بوقعها رئيس المجلس وأعضاء مجلس الإدارة الحاضرون وأمين السر وتدون هذه المحاضر في سجل خاص يوقعه رئيس مجلس الإدارة وأمين السر.</p> <p>2. على عضو المجلس أن يبلغ المجلس بما له من مصالح شخصية مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة ويثبت هذا التبليغ في محضر اجتماع المجلس، ولا يجوز للعضو ذي المصلحة الاشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن.</p> <p>3. يجوز استخدام وسائل التقنية الحديثة للتوقيع وإثبات المداوات والقرارات وتدوين المحاضر.</p>	<p>تثبت مداوات مجلس الإدارة وقراراته في محاضر يوقعها رئيس المجلس وأعضاء مجلس الإدارة الحاضرون وأمين السر وتدون هذه المحاضر في سجل خاص يوقعه رئيس مجلس الإدارة وأمين السر.</p>	<p>مداوات المجلس</p>	<p>23</p>
<p>الباب الرابع: جمعيات المساهمين</p>			
<p>1. تثبت للمساهمين جميع الحقوق المتصلة بالسهم، وبوجه خاص الحق في الحصول على نصيب من الأرباح التي يتقرر توزيعها، والحق في الحصول على نصيب من موجودات الشركة عن التصفية، وحق حضور جمعيات المساهمين، والاشتراك في مداواتها والتصويت على قراراتها، وحق التصرف في الأسهم، وحق مراقبة أعمال مجلس الإدارة ورفع دعوى المسؤولية على أعضاء المجلس، وحق الاستفسار وطلب معلومات بما لا يضر بمصالح الشركة ولا يتعارض مع نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.</p>	<p>لكل مكتتب أيضاً كان عدد أسهمه حق حضور الجمعية التحويلية، ولكل مساهم حق حضور الجمعيات العامة للمساهمين. وله في ذلك أن يوكل عنه شخصاً آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة أو عمالي الشركة في حضور الجمعية العامة.</p>	<p>حضور الجمعيات حقوق المساهمين وحضور الجمعيات</p>	<p>24</p>

<p>2. <u>تتعقد الجمعية العامة للمساهمين في المدينة التي يقع بها المركز الرئيس للشركة سواء بمقر الشركة أو في أي مكان مناسب آخر ، ولكل مساهم أيا كان عدد أسهمه حق حضور الجمعيات العامة للمساهمين وله في ذلك أن يوكل عنه شخصياً آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة ويجوز للوكيل الواحد قبول أكثر من توكيل من مساهمي الشركة لحضور الاجتماع والتصويت نيابة عنهم مهما بلغ عدد الأسهم التي يمثلها في الاجتماع.</u></p>			
<p>(حذف المادة)</p>	<p>يدعو المساهمون جميع المكتتبين إلى عقد جمعية تحويلية خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ قرار الوزارة بالترخيص بتحويل الشركة ويشترط لصحة الاجتماع حضور عدد من المكتتبين يمثل نصف رأس المال على الأقل. فإذا لم يتوافر هذا النصاب يُعقد الاجتماع بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول شريطة أن تتضمن دعوة الاجتماع الأول ذلك. وفي جميع الأحوال، يكون الاجتماع الثاني صحيحاً أيّاً كان عدد المكتتبين الممثلين فيه.</p>	<p>الجمعية التحويلية</p>	<p>25</p>
<p>(حذف المادة)</p>	<p>تختص الجمعية التحويلية بالأمر الوارده بالمادة (الثالثة والستون) من نظام الشركات.</p>	<p>اختصاصات الجمعية التحويلية</p>	<p>26</p>
<p>(حذف المادة)</p>	<p>فيما عدا الأمور التي تختص بها الجمعية العامة غير العادية، تختص الجمعية العامة العادية بجميع الأمور المتعلقة بالشركة. وتتعقد مرة على الأقل في السنة خلال السنة الأشهر التالية لانتهاء السنة المالية للشركة، ويجوز دعوة جمعيات عادية أخرى كلما دعت الحاجة إلى ذلك.</p>	<p>اختصاصات الجمعية العادية</p>	<p>27</p>
<p>(حذف المادة)</p>	<p>تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة الأساس باستثناء الأحكام المحظور عليها تعديلها نظاماً. ولها أن تصدر قرارات في الأمور الداخلة في اختصاصات الجمعية العامة العادية، وذلك بنفس الشروط والأوضاع المقررة للجمعية العادية.</p>	<p>اختصاصات الجمعية غير العادية</p>	<p>28</p>
<p>1. <u>تتعقد الجمعية العامة أو الخاصة بدعوة من مجلس الإدارة، ويكون توجيه الدعوة لانعقاد الجمعية قبل الميعاد المحدد لها بواحد وعشرين يوماً على</u></p>	<p>تتعقد الجمعية العامة أو الخاصة للمساهمين بدعوة من مجلس الإدارة، وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية لانعقاد إذا طلب ذلك مراجع</p>	<p>دعوة الجمعيات</p>	<p>25</p>

<p>الأقل عن طريق نشر الدعوة وجدول الأعمال في موقع السوق المالية (تداول) وموقع الشركة الإلكتروني، وذلك وفقاً للضوابط التي تحددها الجهة المختصة والمعايير الواردة في نظام الشركات.</p> <p>2. على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية للانعقاد خلال (ثلاثين) يوماً إذا طلب ذلك مراجع الحسابات أو مساهم أو أكثر يمثلون (10%) من أسهم الشركة التي لها حقوق التصويت، ويجوز لمراجع الحسابات دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد إذا لم يتم المجلس بدعوة الجمعية خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ طلب مراجع الحسابات.</p> <p>3. يجوز عقد اجتماعات الجمعيات العامة للمساهمين واشتراك المساهم في مداولاتها والتصويت على قراراتها بواسطة وسائل التقنية الحديثة، بحسب الضوابط التي تضعها هيئة السوق المالية.</p> <p>4. يحق للجنة المراجعة ان تطلب من مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للشركة للانعقاد إذا أعاق مجلس الإدارة عملها أو تعرضت الشركة لأضرار أو خسائر جسيمة.</p>	<p>الحسابات أو لجنة المراجعة أو عدد من المساهمين يمثل خمسة في المائة (5%) من رأس المال على الأقل. ويجوز لمراجع الحسابات دعوة الجمعية للانعقاد إذا لم يتم المجلس بدعوة الجمعية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ طلب مراجع الحسابات.</p> <p>وتنشر الدعوة لانعقاد الجمعية العامة في صحيفة يومية توزع في المنطقة التي فيها مركز الشركة الرئيس قبل الميعاد المحدد للانعقاد بواحد وعشرون يوماً على الأقل. ومع ذلك يجوز الاكتفاء بتوجيه الدعوة في الميعاد المذكور إلى جميع المساهمين بخطابات مسجلة، وتشتمل الدعوة على جدول الأعمال، وترسل صورة من الدعوة وجدول الأعمال إلى وزارة التجارة خلال المدة المحددة للنشر.</p>		
<p>(حذف المادة)</p>	<p>يسجل المساهمون الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة أو الخاصة أسمائهم في مركز الشركة الرئيسي قبل الوقت المحدد لانعقاد الجمعية.</p>	<p>سجل حضور الجمعيات</p>	<p>26</p>
<p>لا يكون انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون ربع رأس المال على الأقل، فإذا لم يتوافر النصاب اللازم لعقد هذا الاجتماع، يعقد الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول، وحيث الدعوة إلى الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول بشرط أن تتضمن الدعوة لعقد الاجتماع الأول ما يفيد الإعلان عن إمكانية عقد هذا الاجتماع الثاني. ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً أيضاً كان عدد الأسهم التي لها حقوق التصويت الممثلة فيه.</p>	<p>لا يكون انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون ربع رأس المال على الأقل، فإذا لم يتوافر النصاب اللازم لعقد هذا الاجتماع، يعقد الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول بشرط أن تتضمن الدعوة لعقد الاجتماع الأول ما يفيد الإعلان عن إمكانية عقد هذا الاجتماع. وإذا لم تتضمن الدعوة الإشارة إلى الاجتماع الثاني تُوجه الدعوة إلى اجتماع ثاني يُعقد خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ الاجتماع الأول غير المتعقد، وتُنشر هذه الدعوة بالطريقة المنصوص عليها في المادة (العادية والثلاثون) من هذا النظام، وفي جميع الأحوال، يكون الاجتماع الثاني صحيحاً أيضاً كان عدد الأسهم الممثلة فيه.</p>	<p>نصاب اجتماع الجمعية العامة العادية</p>	<p>26</p>

<p>لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً إلا إذا حضر مساهمون يمثلون نصف أسهم الشركة التي لها حقوق تصويت على الأقل، فإذا لم يتوافر هذا النصاب في الاجتماع الأول، وجهت الدعوة إلى اجتماع ثان بنفس الأوضاع المنصوص عليها في المادة السابقة من هذا النظام ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره عدد المساهمين يمثل ربع أسهم الشركة التي لها حقوق التصويت على الأقل، وإذا لم يتوفر النصاب اللازم في الاجتماع الثاني وجعت الدعوة إلى اجتماع ثالث ينعقد بالأوضاع نفسها المنصوص عليها في نظام الشركات ويكون الاجتماع صحيحاً أيأ كانت عدد الأسهم التي لها حقوق التصويت الممثلة فيه.</p>	<p>لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً إلا إذا حضر مساهمون يمثلون نصف رأس المال على الأقل، فإذا لم يتوافر هذا النصاب في الاجتماع الأول، يُعقد الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول بشرط أن تتضمن الدعوة لعقد الاجتماع الأول ما يفيد الإعلان عن إمكانية عقد هذا الاجتماع. وإذا لم تتضمن الدعوة الإشارة إلى الاجتماع الثاني تُوجه الدعوة إلى اجتماع ثان يُعقد بنفس الأوضاع المنصوص عليها في المادة (الحادية والثلاثون) من هذا النظام. وفي جميع الأحوال يكون الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال على الأقل.</p> <p>فإذا لم يتوفر النصاب اللازم في الاجتماع الثاني وُجِعت دعوة إلى اجتماع ثالث ينعقد بالأوضاع نفسها المنصوص عليها في المادة (الثلاثون) من هذا النظام ويكون الاجتماع الثالث صحيحاً أيأ كان عدد الأسهم الممثلة فيه بعد موافقة الجهة المختصة.</p>	<p>نصاب اجتماع الجمعية العامة غير العادية</p>	<p>27</p>
<p>1. لكل مساهم صوت عن كل سهم في الجمعيات العامة العادية وغير العادية، ويجب استخدام التصويت التراكمي في انتخاب مجلس الإدارة بحيث لا يجوز استخدام حق التصويت للسهم أكثر من مرة واحدة</p> <p>2. لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية التي تتعلق بإبراء ذمتهم عن مدة إدارتهم والتصويت على بند مكافأة أعضاء المجلس ولا يجوز لهم التصويت على قرارات الجمعية التي تتعلق بالأعمال والعقود التي لهم فيها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة أو تنطوي على تعارض مصالح.</p>	<p>لكل مكاتب صوت عن كل سهم يمثله في الجمعية التحويلية ولكل مساهم صوت عن كل سهم في الجمعيات العامة، ويجب استخدام التصويت التراكمي في انتخاب مجلس الإدارة.</p>	<p>التصويت في الجمعيات</p>	<p>28</p>
<p>تصدر قرارات الجمعية العامة العادية بموافقة أغلبية حقوق التصويت الممثلة في الاجتماع. كما تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بموافقة (ثلاثي) حقوق التصويت الممثلة في الاجتماع إلا إذا كان القرار متعلقاً بزيادة أو بتخفيض رأس المال أو بحلها أو باندماجها مع شركة أخرى أو تقسيمها إلى شركتين أو أكثر فلا يكون القرار</p>	<p>تصدر القرارات في الجمعية التحويلية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة فيها، وتصدر قرارات الجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع. كما تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع إلا إذا كان القرار متعلقاً بزيادة أو بتخفيض رأس المال أو بإبطال</p>	<p>قرارات الجمعيات</p>	<p>29</p>

<p>صحيحاً في هذه الأحوال إلا إذا صدر بموافقة (ثلاثة أرباع) حقوق التصويت الممثلة في الاجتماع.</p>	<p>مدة الشركة أو بحلها قبل انقضاء المدة المحددة في نظامها الأساس أو باندماجها مع شركة أخرى فلا يكون القرار صحيحاً إلا إذا صدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع.</p>		
<p>لكل مساهم حق مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية وتوجيه الأسئلة في شأنها إلى أعضاء مجلس الإدارة مراجع الحسابات. ويجب مجلس الإدارة أو مراجع الحسابات على أسئلة المساهمين بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر. وإذا رأى المساهم أن الرد على سؤاله غير كافٍ احتكم إلى الجمعية وكان قرارها في هذا الشأن نافذاً.</p>	<p>لكل مساهم حق مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية وتوجيه الأسئلة في شأنها إلى أعضاء مجلس الإدارة مراجع الحسابات. ويجب مجلس الإدارة أو مراجع الحسابات على أسئلة المساهمين بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر. وإذا رأى المساهم أن الرد على سؤاله غير متقنع احتكم إلى الجمعية وكان قرارها في هذا الشأن نافذاً.</p>	<p>30</p> <p>المناقشة في الجمعيات</p>	
<p>1. يرأس الجمعيات العامة للمساهمين رئيس مجلس الإدارة أو نائبه عند غيابه أو من ينتدبه مجلس الإدارة من بين أعضائه الحاضرين لذلك في حال غياب رئيس مجلس الإدارة ونائبه وفي حال تعذر ذلك يرأس الجمعية العامة من ينتدبه المساهمون من بين أعضاء المجلس أو من غيرهم عن طريق التصويت.</p> <p>2. ويعين الرئيس أمين سر للاجتماع وجامعاً للأصوات. ويحرر باجتماع الجمعية محضر يتضمن عدد المساهمين الحاضرين أو الممثلين وعدد الأسهم التي حيازتهم بالأصالة أو الوكالة وعدد الأصوات المقررة لها، والقرارات التي اتخذت، وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وخالصة وافية للمناقشات التي دارت في الاجتماع. وتدون المحاضر بصفة منتظمة عقب كل اجتماع في سجل خاص يوقعه رئيس الجمعية وأمين سرها وجامعو الأصوات.</p>	<p>يرأس الجمعيات العامة للمساهمين رئيس مجلس الإدارة أو نائبه عند غيابه أو من ينتدبه مجلس الإدارة من بين أعضائه لذلك في حال غياب رئيس مجلس الإدارة ونائبه. ويعين الرئيس أمين سر للاجتماع وجامعاً للأصوات. ويحرر باجتماع الجمعية محضر يتضمن عدد المساهمين الحاضرين أو الممثلين وعدد الأسهم التي حيازتهم بالأصالة أو الوكالة وعدد الأصوات المقررة لها، والقرارات التي اتخذت، وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وخالصة وافية للمناقشات التي دارت في الاجتماع. وتدون المحاضر بصفة منتظمة عقب كل اجتماع في سجل خاص يوقعه رئيس الجمعية وأمين سرها وجامعو الأصوات.</p>	<p>31</p> <p>رئاسة الجمعيات وإعداد المحاضر</p>	
<p>الباب الخامس: لجنة المراجعة - حذف</p>			
<p>(حذف المادة)</p>	<p>تشكل بقرار من الجمعية العامة العادية لجنة مراجعة مكونة من ثلاثة أعضاء من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين سواء من المساهمين أو غيرهم ويحدد في القرار مهمات اللجنة وضوابط عملها ومكافآت أعضائها.</p>	<p>تشكيل اللجنة</p>	<p>32</p>

(حذف المادة)	يشترط لصحة اجتماع لجنة المراجعة حضور أغلبية أعضائها، وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.	نصاب اجتماع اللجنة	33
(حذف المادة)	تختص لجنة المراجعة بالمراقبة على أعمال الشركة، ولها في سبيل ذلك حق الاطلاع على سجلاتها ووثائقها وطلب أي إيضاح أو بيان من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، ويجوز لها أن تطلب من مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للشركة للائتماع إذا أعاق مجلس الإدارة عملها أو تعرضت الشركة لأضرار أو خسائر جسيمة.	اختصاصات اللجنة	34
(حذف المادة)	على لجنة المراجعة النظر في القوائم المالية للشركة والتقارير والملحوظات التي يقدمها مراجع الحسابات، وإبداء مرفئها حيالها إن وجدت، وعلمها كذلك إعداد تقرير عن رأيها في شأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وعما قامت به من أعمال أخرى تدخل في نطاق اختصاصها. وعلى مجلس الإدارة أن يودع نسخة كافية من هذا التقرير في مركز الشركة الرئيس قبل موعد انعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل لتزويد كل من يرغب من المساهمين بنسخة منه، ويطلب التقرير أثناء انعقاد الجمعية.	تقارير اللجنة	35
الباب السادس: مراجع الحسابات الباب الخامس: مراجع الحسابات			
<p>1. يجب أن يكون للشركة مراجع حسابات أو أكثر من بين مراجعي الحسابات المرخص لهم بالعمل في المملكة تعينه الجمعية العامة العادية سنوياً وتحدد مكافأته ومدة عمله ونطاقه، ويجوز إعادة تعيينه بشرط ألا تتجاوز مدة تعيينه المدة وفقاً للأحكام المقررة نظاماً.</p> <p>2. يجوز بموجب قرار تتخذه الجمعية العامة عزل مراجع الحسابات، ويجب على رئيس مجلس الإدارة إبلاغ الجهة المختصة بقرار العزل وأسبابه، وذلك خلال مدة لا تتجاوز (خمسة) أيام من تاريخ صدور القرار.</p>	<p>يكون للشركة مراجع حسابات أو أكثر من بين مراجعي الحسابات المصرح لهم بالعمل في المملكة، تعينه الجمعية العامة العادية سنوياً وتحدد مكافأته ومدة عمله. ويجوز للجمعية إعادة تعيينه على ألا يتجاوز مجموع مدة تعيينه خمس سنوات متصلة، ويجوز لمن استنفذ هذه المدة أن يعاد تعيينه بعد مضي سنتين من تاريخ انقضاءها، كما يجوز للجمعية أيضاً في كل وقت تغييره مع عدم الإخلال بحقه في التعويض إذا وقع التغيير في وقت غير مناسب أو لمسبب غير مشروع.</p>	تعيين مراجع الحسابات	32

<p>3. لمراجع الحسابات أن يعتزل مهمته بموجب ابلاغ مكتوب يقدمه إلى الشركة، وتنتهي مهمته من تاريخ تقديمه أو في تاريخ لاحق يحدده في الإبلاغ، وذلك دون إخلال بحق الشركة في التعويض عن الضرر الذي يلحق بها إذا كان له مقتضى، ويلزم مراجع الحسابات المعتزل بأن يقدم إلى الشركة والجهة المختصة (عند تقديم الإبلاغ) بياناً بأسباب اعتزاله، ويجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة إلى الانعقاد للنظر في أسباب الاعتزال وتعيين مراجع حسابات آخر وتحديد أتعابه ومدة عمله ونطاقه.</p>		<p>تعيين مراجع الحسابات الشركة وعزله واعتزاله</p>	
<p>لمراجع الحسابات في أي وقت حق الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها المحاسبية والمستندات المؤيدة لها، وله أيضاً طلب البيانات والإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها، ليتحقق من أصول الشركة والتزاماتها وغير ذلك مما يدخل في نطاق عمله. وعلى رئيس مجلس الإدارة أن يمكنه من أداء واجبه، وإذا صادف مراجع الحسابات صعوبة في هذا الشأن أثبت ذلك في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة. فإذا لم ييسر عمل مراجع الحسابات، وجب عليه أن يطلب من مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة العادية للنظر في الأمر، ويجوز لمراجع الحسابات توجيه هذه الدعوة إذا لم يوجهها لمجلس الإدارة خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ طلب مراجع الحسابات.</p>	<p>لمراجع الحسابات في أي وقت حق الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها وغير ذلك من الوثائق، وله أيضاً طلب البيانات والإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها، ليتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها وغير ذلك مما يدخل في نطاق عمله. وعلى رئيس مجلس الإدارة أن يمكنه من أداء واجبه، وإذا صادف مراجع الحسابات صعوبة في هذا الشأن أثبت ذلك في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة. فإذا لم ييسر المجلس عمل مراجع الحسابات، وجب عليه أن يطلب من مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة العادية للنظر في الأمر.</p>	<p>صلاحيات مراجع الحسابات</p>	<p>33</p>
<p>الباب السابع: حسابات الشركة وتوزيع الأرباح الباب السادس: حسابات الشركة وتوزيع الأرباح</p>			
<p>تبدأ السنة المالية للشركة في الأول من شهر يناير وتنتهي بنهاية شهر ديسمبر من كل سنة، على أن تبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ قيدها بالسجل التجاري كشركة مساهمة، وتنتهي بنهاية شهر ديسمبر من السنة الحالية.</p>	<p>تبدأ السنة المالية للشركة في الأول من شهر يناير وتنتهي بنهاية شهر ديسمبر من كل سنة، على أن تبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ قيدها بالسجل التجاري كشركة مساهمة، وتنتهي بنهاية شهر ديسمبر من السنة الحالية.</p>	<p>السنة المالية</p>	<p>34</p>
<p>1. يجب على مجلس الإدارة في نهاية السنة المالية للشركة أن يعد القوائم المالية للشركة وتقريراً عن نشاطها ومركزها المالي عن السنة المالية المنقضية، ويضمّن هذا التقرير الطريقة المقترحة لتوزيع الأرباح، ويضع المجلس هذه الوثائق تحت تصرف مراجع الحسابات قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة (بخمسة وأربعين) يوماً على الأقل.</p>	<p>أ. يعد مجلس الإدارة في نهاية السنة المالية القوائم المالية للشركة، وتقريراً عن نشاطها ومركزها المالي عن السنة المالية المنقضية، ويضمّن هذا التقرير الطريقة المقترحة لتوزيع الأرباح، ويضع المجلس هذه الوثائق تحت تصرف مراجع الحسابات قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بخمسة وأربعين يوماً على الأقل.</p>	<p>الوثائق المالية</p>	<p>35</p>

<p>2. يجب أن يوقع رئيس مجلس إدارة الشركة أو من يفوضه المجلس ورئيسها التنفيذي ومديرها المالي الوثائق المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة، ونشرها على موقع السوق المالية (تداول) وموقع الشركة الإلكتروني، وأن تودع نسخ منها في مركز الشركة الرئيسي تحت تصرف المساهمين.</p> <p>3. يجب على رئيس مجلس الإدارة أن ينشر القوائم المالية للشركة وتقرير مراجع الحسابات وتقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المعنية، على موقع السوق المالية (تداول) قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة (بواحد وعشرين) يوماً على الأقل، وعليه أيضاً إيداع هذه الوثائق وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لنظام الشركات.</p>	<p>ب: يجب أن يوقع رئيس مجلس إدارة الشركة ورئيسها التنفيذي ومديرها المالي الوثائق المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة، وتودع نسخ منها في مركز الشركة الرئيسي تحت تصرف المساهمين قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرون يوماً على الأقل.</p> <p>ت. على رئيس مجلس الإدارة أن يزود المساهمين بالقوائم المالية للشركة، وتقرير مجلس الإدارة، وتقرير مراجع الحسابات، ما لم تنشر في صحيفة يومية توزع في مركز الشركة الرئيسي. وعليه أيضاً أن يرسل صورة من هذه الوثائق إلى وزارة التجارة وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل.</p>		
<p>1. يجوز للجمعية العامة العادية (عند تحديد نصيب الأسهم في صافي الأرباح) أن تقرر تكوين احتياطات، وذلك بالقدر الذي يحقق مصلحة الشركة أو يكفل توزيع أرباح ثابتة (قدر الإمكان) على المساهمين، وللجمعية المذكورة كذلك أن تقتطع من صافي الأرباح مبالغ لتحقيق أغراض اجتماعية لعاملي الشركة أو لإنشاء مؤسسات غير ربحية أو لمعاونة ما يكون قائم من هذه المؤسسات لخدمة المجتمع.</p> <p>2. يجوز للجمعية العامة العادية (بناء على اقتراح مجلس الإدارة) أن تقرر صرف هذه الاحتياطات أو الاحتياطات التي قرر المساهمون سابقاً تجنيبها بما في ذلك أي احتياطات تم تجنيبها وفقاً لأي متطلبات نظامية سبقت تاريخ اعتماد هذا النظام الأساس فيما يعود بالنفع على الشركة أو المساهمين.</p>	<p>(مادة مستحدثة)</p>	<p>تكوين الاحتياطات</p>	<p>36</p>
<p>تحدد الجمعية العامة النسبة التي يجب توزيعها على المساهمين من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطات (إن وجدت) بموجب توصية من مجلس الإدارة وفقاً لما تقتضيه الأنظمة بهذا الشأن مع مراعاة ما ورد في هذا النظام.</p>	<p>توزع أرباح الشركة الصافية السنوية على الوجه الآتي:</p> <p>1. يجنب (10%) من صافي الأرباح لتكوين احتياطي نظامي، ويجوز للجمعية العامة العادية وقف هذا التجنيب متى بلغ الاحتياطي المذكور (30%) من رأس المال المدفوع.</p> <p>2. للجمعية العامة العادية أن تقرر تكوين احتياطات أخرى، وذلك بالقدر الذي يحقق مصلحة الشركة أو يكفل توزيع أرباح ثابتة قدر الإمكان على المساهمين.</p>	<p>توزيع الأرباح</p>	<p>37</p>

	<p>وللجمعية المذكورة كذلك أن تقتطع من صافي الأرباح مبالغ لإنشاء مؤسسات اجتماعية لعاملي الشركة أو لمعاونة سماء يكون قائماً من هذه المؤسسات.</p> <p>3. للجمعية العامة العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة أن تجنب (5%) من صافي الأرباح الصافية لتكوين احتياطي اتفاقي وتخصيصه لغرض أو أغراض معينة تقررها الجمعية العامة.</p> <p>4. يُوزع كامل ما تبقى من صافي الأرباح على المساهمين ما لم تُقرر الجمعية العامة العادية خلاف ذلك.</p> <p>ويجوز للشركة توزيع أرباح مرحلية بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي وفقاً للضوابط التي تُحددها الجهة المختصة.</p>		
<p>1. يستحق المساهم حصته في الأرباح وفقاً لقرار الجمعية العامة الصادر في هذا الشأن في توصية مجلس الإدارة وبين القرار تاريخ الاستحقاق وتاريخ التوزيع وتكون أحقية الأرباح للملكي الأسهم المسجلين في سجلات المساهمين في نهاية اليوم المحدد للاستحقاق، ويجب على مجلس الإدارة أن ينفذ قرار الجمعية العامة في شأن توزيع الأرباح على المساهمين وفقاً لما تحدده اللوائح الصادرة في هذا الشأن.</p> <p>2. يجوز للشركة بموجب هذا النظام توزيع أرباح مرحلية (ربع أو نصف سنوية) على مساهمها بعد استيفاء الضوابط التالية:</p> <p>أ. أن تفوض الجمعية العامة العادية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح مرحلية بموجب قرار من الجمعية يحدد سنوياً.</p> <p>ب. أن تكون الشركة ذات ربحية جيدة ومنتظمة.</p> <p>ت. أن يتوفر لديها سيولة معقولة وتستطيع التوقع بدرجة معقولة بمستوى أرباحها.</p> <p>ث. أن يتوفر لدى الشركة أرباح قبالة للتوزيع وفقاً لأخر قوائم مالية مراجعة، كافية لتغطية الأرباح المقترح توزيعها، بعد خصم ما تم توزيعه ورسمته من تلك الأرباح بعد تاريخ هذه القوائم المالية.</p>	<p>يستحق المساهم حصته في الأرباح وفقاً لقرار الجمعية العامة الصادر في هذا الشأن وبين القرار تاريخ الاستحقاق وتاريخ التوزيع وتكون أحقية الأرباح للملكي الأسهم المسجلين في سجلات المساهمين في نهاية اليوم المحدد للاستحقاق.</p>	<p style="text-align: center;">استحقاق الأرباح</p> <hr style="border: none; border-top: 1px dashed black;"/> <p style="text-align: center;">استحقاق الأرباح والأرباح المرحلية</p>	<p>38</p>

<p>3. <u>يجب على مجلس الإدارة أن يضمن تقريره السنوي المقدم للجمعية العامة للشركة نسب الأرباح التي تم توزيعها على المساهمين خلال الفترات المختلفة من السنة المالية إضافة إلى نسبة الأرباح المقترح توزيعها نهاية السنة المالية وأجمالي هذه الأرباح .</u></p> <p>4. <u>الإفصاح والاعلان عن قرار توزيع الأرباح على موقع السوق المالية (تداول) فور اتخاذه من قبل مجلس الإدارة.</u></p>				
<p>إذا بلغت خسائر الشركة (نصف) رأس المال المصدر، وجب على مجلس الإدارة الإفصاح عن ذلك وعمّا توصل إليه من توصيات بشأن تلك الخسائر خلال (ستين) يوماً من تاريخ علمه ببلوغها هذا المقدار، ودعوة الجمعية العامة غير العادية الى الاجتماع خلال (مئة) وثمانين) يوماً من تاريخ العلم بذلك للنظر في استمرار الشركة مع اتخاذ أي من الإجراءات اللازمة لمعالجة تلك الخسائر أو حلها .</p>	<p>4- إذا بلغت خسائر الشركة المساهمة نصف رأس المال المدفوع، في أي وقت خلال السنة المالية، وجب على أي مسؤول في الشركة أو مراجع الحسابات فور علمه بذلك إبلاغ رئيس مجلس الإدارة، وعلى رئيس مجلس الإدارة إبلاغ أعضاء المجلس فوراً بذلك، وعلى مجلس الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من علمه بذلك دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ علمه بالخسائر؛ لتقرر إما زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه وفقاً لأحكام نظام الشركات وذلك إلى الحد الذي تنخفض معه نسبة الخسائر إلى ما دون نصف رأس المال المدفوع، أو حل الشركة قبل الأجل المحدد في نظام الشركات .</p> <p>2. تعد الشركة منقضية بقوة نظام الشركات إذا لم تجتمع الجمعية العامة خلال المدة المحددة في الفقرة (1) من هذه المادة، أو إذا اجتمعت وتعذر علمها بإصدار قرار في الموضوع، أو إذا قررت زيادة رأس المال وفق الأوضاع المقررة في هذه المادة ولم يتم الاكتتاب في كل زيادة رأس المال خلال تسعين يوماً من صدور قرار الجمعية بالزيادة.</p>	<p style="text-align: center;">خسائر الشركة</p>	<p style="text-align: center;">39</p>	
<p>الباب السابع: المنازعات</p>		<p>الباب الثامن: المنازعات</p>		
<p>1. <u>للشركة أن ترفع دعوى المسؤولية على أعضاء مجلس الإدارة بسبب مخالفة أحكام نظام الشركات أو نظامها الأساس، أو بسبب ما يصدر منهم من أخطاء أو إهمال أو تقصير في أداء أعمالهم، وينشأ عنها أضرار على الشركة، وتقرر</u></p>	<p>لكل مساهم الحق في رفع دعوى المسؤولية المقررة للشركة على أعضاء مجلس الإدارة إذا كان من شأن الخطأ الذي صدر منهم إلحاق ضرر خاص به. ولا يجوز</p>	<p style="text-align: center;">دعوى المسؤولية</p>	<p style="text-align: center;">40</p>	

<p><u>الجمعية العامة أو المساهمون رفع هذه الدعوى وتعيين من ينوب عن الشركة في مباشرتها، وإذا كانت الشركة في دور التصفية تولى المصفي رفع الدعوى، وفي حال افتتاح أي من إجراءات التصفية تجاه الشركة وفقاً لنظام الإفلاس، يكون رفع هذه الدعوى من يمثلها نظاماً.</u></p> <p>2. <u>يجوز لمساهم أو أكثر يمثلون (5%) من رأس مال الشركة رفع دعوى المسؤولية المقررة للشركة في حال عدم قيام الشركة برفعها، مع مراعاة أن يكون الهدف الأساس من رفع الدعوى تحقيق مصالح الشركة، وأن تكون الدعوى قائمة على أساس صحيح، وأن يكون المدعي حسن النية، ومساهماً في الشركة وقت رفع الدعوى.</u></p> <p>3. <u>يشترط لرفع الدعوى المشار إليها في الفقرة (2) من هذه المادة، إبلاغ أعضاء مجلس إدارتها بالعزم على رفع الدعوى قبل (14) يوماً على الأقل من تاريخ رفعها.</u></p> <p>4. <u>للمساهم رفع دعواه الشخصية على أعضاء مجلس الإدارة إذا كان من شأن الخطأ الذي صدر منهم إلحاق ضرر خاص به.</u></p>	<p>للمساهم رفع الدعوى المذكورة إلا إذا كان حق الشركة في رفعها لا يزال قائماً. ويجب على المساهم أن يبلغ الشركة بعزمه على رفع الدعوى.</p>		
الباب التاسع: حل الشركة وتصفيتها الباب الثامن: حل الشركة وتصفيتها			
<p><u>تنقضي الشركة بأحد أسباب الانقضاء الواردة في نظام الشركات وبانقضاءها تدخل في دور التصفية وفقاً لأحكام نظام الشركات، وإذا انقضت الشركة وكانت أصولها لا تكفي لسداد ديونها أو كانت متعززة وفقاً لنظام الإفلاس، وجب عليها التقدم إلى الجهة القضائية المختصة لافتتاح أي من إجراءات التصفية بموجب نظام الإفلاس.</u></p>	<p>تدخل الشركة بمجرد انقضاءها دور التصفية وتحتفظ بالشخصية الاعتبارية بالقدر اللازم للتصفية ويصدر قرار التصفية الاختيارية من الجمعية العامة غير العادية ويجب أن يشمل قرار التصفية على تعيين المصفي وتحديد سلطاته وأتباعه والقيود المفروضة على سلطاته والمدة الرسمية اللازمة للتصفية. ويجب ألا تتجاوز مدة التصفية الاختيارية خمس سنوات ولا يجوز تمديدتها لأكثر من ذلك إلا بأمر قضائي، وتنتهي سلطة مجلس إدارة الشركة بحلها، ومع ذلك يظل هؤلاء قائمين على إدارة الشركة ويعدون بالنسبة إلى الغير في حكم المصفين إلى أن يعين المصفي، وتبقى جمعيات المساهمين قائمة خلال مدة التصفية ويقتصر دورها على ممارسة اختصاصاتها التي لا تتعارض مع اختصاصات المصفي.</p>	انقضاء الشركة	41

الباب العاشر: أحكام ختامية		الباب التاسع: أحكام ختامية
42	<u>نظام الشركات</u>	يطبق نظام الشركات ولوائحه في كل ما لم يرد به نص في هذا النظام. 1. تخضع الشركة للأنظمة السارية في المملكة العربية السعودية . 2. أي نص يخالف أحكام نظام الشركات في هذا النظام الأساس لا يعتد به ويطبق بحقه ما ورد من نصوص في نظام الشركات وكل ما لم يرد به نص في هذا النظام الأساس يطبق بشأنه نظام الشركات ولائحته التنفيذية .
43	<u>النشر</u>	يودع هذا النظام، وينشر طبقاً لأحكام نظام الشركات ولائحته التنفيذية .

مرفقات

بند من (2) الى (3)

ويوصي مجلس الإدارة لجمعيتمكم الموافقة على تلك التعاملات والترخيص بها لعام قادم، وقد تم تعيين مراجع حسابات الشركة لتقديم تقرير بخصوص تلك التعاملات حسب المتطلبات النظامية ووفقاً للمعايير الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ويود مجلس الإدارة ابلاغكم بالتالي:

- 1- التصويت على الأعمال والعقود التي سوف تتم خلال عام 2023 م، بين الشركة وشركة الشرق الأوسط للمكانن المحدودة والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ/ زيد راتب الناظر مصلحة غير مباشرة فيها وهي عبارة عن شراء مستلزمات وقطع غيار وخطوط إنتاج وملحقاتها، علماً بأن التعاملات خلال عام 2022 م بلغت 7,076,653 ريال سعودي، وهي تعاملات تتم في سياق الأعمال العادية ووفقاً للشروط التجارية السائدة ودون أي شروط تفضيلية.
- 2- التصويت على الأعمال والعقود التي سوف تتم خلال عام 2023 م، بين الشركة وشركة مجموعة سقى المتحدة (شركة مالكة لنسبة 35% من أسهم شركة نقي) والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ/ مصطفى الحوفي مصلحة غير مباشرة فيها، علماً بأن التعاملات خلال عام 2022 م بلغت 88,542,171 ريال سعودي، وهي عبارة عن تعاملات تمت في سياق الأعمال العادية ووفقاً للشروط التجارية السائدة ودون أي شروط تفضيلية.

ويؤكد مجلس الإدارة أن أعضاء المجلس الذين أبلغوا مجلس الإدارة ان لديهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة من خلال التعاملات التي تمت بأنهم لم يصوتوا على القرار التوصية بالتعاملات.

رئيس مجلس الإدارة

أمين بن عبدالله الملاح



السادة / مساهمي الشركة المحترمين
الموضوع: تبليغ من مجلس الإدارة حول تعاملات الأطراف ذات علاقة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

وفقاً للمتطلبات المادة رقم (71) من نظام الشركات والمادة (28) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، بخصوص الاعمال والعقود مع اطراف ذات علاقة عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2022 م والتي يكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، وكما هو مبين أدناه أسماء أعضاء المجلس التي لديهم مصلحة في العقود المنفذة خلال العام المالي 2022 م وهي كما يلي:-

الشركة	طبيعة العلاقة اسم العضو ذو علاقة	علاقة عضو مجلس الإدارة	طبيعة التعامل	قيمة التعامل	المدة
شركة الشرق الأوسط للمكانن المحدودة (ممكو)	عضو مجلس الإدارة زيد راتب الناظر	يعمل بوظيفة نائب الرئيس التنفيذي لشركة الشرق الأوسط للمكانن المحدودة (ممكو)	شراء مستلزمات وقطع غيار خطوط إنتاج .	7,076,653 ريال	غير محدد
مجموعة سقى المتحدة (شركة السد الحديثة المتطورة سابقاً)	عضو مجلس الإدارة مصطفى الحوفي	رئيس الشؤون المالية بمجموعة سقى المتحدة	شراء مواد خام لمدخلات الإنتاج	88,542,171 ريال	غير محدد
	نائب رئيس المجلس صالح شهاب السلمي (عضو مستقيل)	عمل خلال الستين السابقتين بوظيفة الرئيس التنفيذي لمجموعة سقى المتحدة			



تقرير تأكيّد محدود على نموذج التّليغ المقدم من مجلس إدارة الشركة والذي يتم التّقرير فيه عن الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة ويكون لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها "التّليغ"

عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

السادة/ المساهمين المحترمين
شركة نقي للمياه
(شركة مساهمة سعودية)
عناية: المملكة العربية السعودية

بناءً على طلب إدارة شركة نقي للمياه (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة") قمنا بأعمال تأكيد محدود على نموذج التّليغ المقدم لمساهمي شركة نقي للمياه والذي يتم التّقرير فيه عن الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة ويكون لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها.

الموضوع محل ارتباط هذا التقرير.

الموضوع محل ارتباط هذا التقرير هو نموذج التّليغ المعد وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية.

الضوابط المنطقية

تتمثل الضوابط المنطقية على موضوع التقرير فيما يلي:

- متطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية.
- السجلات والدفاتر المحاسبية للشركة عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.
- السياسات والإجراءات المتعلقة بالشراء والتعاقد المطبقة.

مسؤولية الإدارة

إن إدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد نموذج التّليغ وفقاً للضوابط المنطقية المذكورة بالفقرة السابقة "الضوابط المنطقية". كما أن إدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد وعرض المعلومات المدرجة بالنموذج وهي المسؤولة عن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتحديد وعرض البيانات الواردة بالتّليغ بما يتوافق مع الضوابط المنطقية والإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض المعلومات الواردة بالتّليغ وفقاً للضوابط المنطقية وحلها من أية تحريفات جوهرية سواء بسبب الغش أو الخطأ مع الاحتفاظ بالمستندات والسجلات والدفاتر المحاسبية المؤيدة لهذه المعاملات.

تقرير تأكيّد محدود على نموذج التّليغ المقدم من مجلس إدارة شركة نقي للمياه لمساهمي شركة نقي للمياه عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م (تتمة)

مسؤولية المراجع

تتحصر مسؤوليتنا في إجراء التأكيد المحدود وإبداء استنتاج في ضوء إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها وبين ما إذا كان قد نما إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن التّليغ المرفق بهذا التقرير لم يتم إعداده وعرضه وفقاً للضوابط المنطقية.

وقد قمنا بتنفيذ هذه المهمة وفقاً للمعيار الدولي لارتباط التأكيد رقم (٣٠٠٠) "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية.

لقد قمنا بتصميم إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود ويوفر أساس مناسب لاستنتاجنا حول الإفصاح عن المصلحة الشخصية المباشرة وغير المباشرة لأعضاء مجلس إدارة الشركة وعلى هذا النحو فإنها لا تقدم جميع الأدلة المطلوبة لتوفير مستوى معقول من التأكيد.

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى الواردة في قواعد أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المهنة للمحاسبين والمعتمدة في المملكة العربية السعودية والتي تأسست على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

كما أننا نقوم بتطبيق المعيار الدولي لرقابة الجودة رقم (١) "رقابة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة وفحص القوائم المالية وارتباطات التأكيد الأخرى وارتباطات الخدمات ذات الصلة" وبالتالي فإنه يحافظ على نظام شامل لرقابة الجودة يشمل على سياسات وإجراءات موثقة بشأن الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطقية.

ملخص الإجراءات المنفذة

تضمنت الإجراءات التي قمنا بها ما يلي:

- مطابقة المعلومات والبيانات المدرجة بالتّليغ مع السجلات والدفاتر المحاسبية للشركة عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.
- مطابقة البيانات المدرجة بالتّليغ مع القوائم المالية للعام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

إن الإجراءات المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها عن ارتباط التأكيد المعقول وهي أقل منها في المدى وبالتالي فإن مستوى التأكيد الذي يتم الوصول إليه في ارتباط التأكيد المحدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي كان سيتم الوصول إليه فيما لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول.

الاستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها فلم ندم إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد بأن المعلومات والبيانات المدرجة بالتّليغ المرفق محرفة بشكل جوهري وفقاً للضوابط المنطقية.

تقرير تأكيّد محدود على نموذج التّليغ المقدم من مجلس إدارة شركة نقي للمياه لمساهمي شركة نقي للمياه عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م (تتمة)

تقييد الاستخدام

أعد هذا التقرير بغرض تقديمه إلى إدارة الشركة مع نموذج التّليغ المرفق والمقدم من مجلس إدارة الشركة إلى مساهمي شركة نقي للمياه والذي يتم التّقرير فيه عن المصلحة الشخصية المباشرة وغير المباشرة لأعضاء مجلس إدارة الشركة وقد لا يكون من المناسب استخدامه لأي أغراض أخرى.

أمور أخرى

ليس لدينا مسؤولية لتحديث هذا التقرير بناءً على الأحداث والطرف التي تحدثت بعد تاريخ هذا التقرير.

تم ختم النموذج المرفق بختم المراجع لأغراض التعرف فقط.

عن شركة الدكتور محمد العمري وشركاه



جيهاد محمد العمري

محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٦٢



التاريخ: ١٠ ذو القعدة ١٤٤٤هـ
الموافق: ٣٠ مايو ٢٠٢٢م

مرفقات

بند (4)

تعديلات بند رقم 4 (في حال الموافقة)

رقم المادة	العنوان	النص قبل التعديل	النص بعد التعديل
الباب الثاني: رأس المال والأسهم			
7	رأس المال	حدد رأس مال الشركة بـ (200,000,000) ريال سعودي (مائتين مليون ريال سعودي) مقسم إلى (20,000,000) سهم (عشرين مليون سهم) متساوية القيمة، وتبلغ القيمة الاسمية لكل منها عشرة (10) ريالات سعودية.	حدد رأس مال الشركة بـ (200,000,000) ريال سعودي (مائتين مليون ريال سعودي)، مقسم إلى (2,000,000,000) سهم (مليار سهم) متساوية القيمة، وتبلغ القيمة الاسمية لكل منها عشرة (0,10) هلالا ريال سعودي.
8	الاكتتاب في الأسهم	اكتتب المساهمون في جميع أسهم رأس المال الشركة البالغ (20,000,000) سهم (عشرين مليون سهم) مدفوعة بالكامل وقيمتها الاجمالية (200,000,000) ريال سعودي (مائتين مليون ريال سعودي)، وقد تم إيداع كافة المبالغ النقدية في رأس المال لدى البنك.	اكتتب المساهمون في جميع أسهم رأس المال الشركة البالغ (2,000,000,000) سهم (مليار سهم) مدفوعة بالكامل وقيمتها الاجمالية (200,000,000) ريال سعودي (مائتين مليون ريال سعودي)، وقد تم إيداع كافة المبالغ النقدية في رأس المال لدى البنك.

مرفقات

بند (5)

تعديلات بند رقم 5

رقم المادة	العنوان	النص قبل التعديل	النص بعد التعديل
3	أغراض الشركة	<p>تقوم الشركة بمزاولة وتنفيذ الاغراض التالية:</p> <p>6- الصناعات التحويلية.</p> <p>7- النقل والتخزين</p> <p>8- تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية.</p> <p>9- التجارة .</p> <p>10- الصناعة والتعدين والتدوير (صنع المشروبات).</p> <p>وتمارس الشركة هذه الأنشطة وفق الأنظمة المتبعة وبعد الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة إن وجدت .</p>	<p>تقوم الشركة بمزاولة وتنفيذ الاغراض التالية:</p> <p>7- الصناعات التحويلية.</p> <p>8- النقل والتخزين</p> <p>9- تجارة الجملة والتجزئة .</p> <p>10- التجارة .</p> <p>11- الصناعة والتعدين والتدوير (صنع المشروبات).</p> <p>12- <u>أنتاج البيض</u>.</p> <p>وتمارس الشركة هذه الأنشطة وفق الأنظمة المتبعة وبعد الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة إن وجدت .</p>